

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD3831

المؤسسة الدولية للتنمية

وثيقة تقييم مسبق للمشروع

بشأن

الاعتماد المقترح المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية

بمبلغ 3.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

(ما يعادل 5 ملايين دولار أمريكي)

كتمويل مقدم من برنامج التصدي للأزمات

إلى

جمهورية جيبوتي

من أجل

التصدي لجائحة كورونا (كوفيد 19)

في إطار

برنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)

باستخدام النهج البرامجي متعدد المراحل

بتمويل مقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة

1.3 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، وما يعادل 2.7 مليار دولار

وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في 2 أبريل/نيسان 2020

قطاع الممارسات العالمية للصحة والتغذية والسكان

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يقتصر توزيع هذه الوثيقة على الجهات والأفراد المرسلّة إليهم ويجوز لهم استخدامها لأداء واجباتهم الرسمية فحسب. ولا يجوز بخلاف ذلك الكشف عن مضمونها بدون تخويلٍ من البنك الدولي.



أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف في 29 فبراير/شباط 2019)

وحدة العملة = فرنك جيبوتي

178 فرنك جيبوتي = دولار واحد

1 وحدة من حقوق السحب  
الخاصة = 1.37 دولار

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول

نائب رئيس البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال  
أفريقيا: فريد بلحاج

المدير القطري: مارينا ويس

المدير الإقليمي: كايكو ميوا

مدير قطاع الممارسات: ريخا مينون

رئيس فريق العمل: إليزابيث مزيراي





الاختصارات والأسماء المختصرة

هيئة المشتريات المركزية للأدوية والمواد الأساسية	CAMME
مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة	CDC
مكّون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	CERC
لجنة إدارة الأوبئة	CGE
وباء فيروس كورونا	COVID-19
إطار الشراكة بين البنك الدولي وجيبوتي	CPF
إدارة المعلومات الصحية	DHI
الهدف الإنمائي	DO
شريك التنمية	DP
الأمراض المعدية الناشئة	EID
خطة الاحتواء البيئي والاجتماعي	ESCP
إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMF
موجز المراجعة البيئية والاجتماعية	ESRS
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	FDI
الإدارة المالية	FM
صندوق التمويل السريع لمكافحة فيروس كورونا	FTF
إجمالي الناتج المحلي	GDP
دائرة معالجة المظالم	GRS
نظام معلومات الإدارة الصحية	HMIS
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
المؤسسة الدولية للتنمية	IDA
النازحون داخلياً	IDP
مراقبة الأمراض والتصدي لها بصورة متكاملة	IDSR
الإعلام والتتقيف والاتصال	IEC
اللوائح/الضوابط الصحية الدولية	IHR
صندوق النقد الدولي	IMF
تمويل مشروعات استثمارية	IPF
تقييم خارجي مشترك	JEE
المتابعة والتقييم	M&E
وزارة الصحة	MOH



نهج برامجي متعدد المراحل	MPA
هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء	OCNNA
المنظمة العالمية لصحة الحيوان	OIE
وثيقة التقييم المسبق للمشروع	PAD
تفاعل بلمرة متسلسل/تحليل بي سي آر	PCR
الهدف الإنمائي للمشروع	PDO
حالة طارئة تتهدد الصحة العامة وتثير قلقًا دوليًا	PHEIC
معدات الوقاية الشخصية	PPE
إستراتيجية المشتريات/التوريدات/التعاقدات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية	PPSD
اللجنة التوجيهية للمشروع	PSC
طلب عروض أسعار	RFQ
المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)	SARS
أهداف التنمية المستدامة	SDG
برنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)	SPRP
التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات (التوريدات والتعاقدات)	STEP
مجموعة البنك الدولي	WBG
منظمة الصحة العالمية	WHO



جدول المحتويات

1	صحيفة البيانات
7	أولاً. سياق البرنامج
7	أ. سياق البرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل
8	ب. الإطار المحدث للبرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل
8	ج. أجندة التعلم
8	ثانياً. السياق والصلة
9	أ. السياق القطري
10	ب. السياق القطاعي والمؤسسي
11	ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى
12	ثالثاً. وصف المشروع
13	أ. الأهداف الإنمائية
13	ب. مكونات المشروع
15	ج. المستفيدون من المشروع
15	رابعاً: ترتيبات التنفيذ
15	أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ
16	ب. ترتيبات رصد ومتابعة وتقييم النتائج
16	ج. الاستدامة
16	خامساً. ملخص تقييم المشروع
17	أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي
17	ب. الجوانب المالية والتعاقدية
21	ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات
21	د. المعايير البيئية والاجتماعية
22	سادساً: دائرة معالجة المظالم



23	سابعاً. المخاطر الرئيسية.....
25	ثامناً. إطار النتائج ومتابعتها.....
29	الملحق 1: تكاليف المشروع.....
30	الملحق 2: الإدارة المالية.....





صحيفة البيانات

معلومات أساسية	
اسم المشروع	البلد/البلدان: جيبوتي
التصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية	أداة التمويل
كبيرة	تمويل مشروعات استثمارية
	الرقم التعريفي للمشروع P173807

أساليب التمويل والتنفيذ	
[ ] مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	[ ] نهج برامجي متعدد المراحل
[ ] دولة (دول) هشة	[ ] سلسلة المشروعات
[ ] دولة (دول) صغيرة	[ ] مؤشرات مرتبطة بالصراف
[ ] بلد هش داخل بلد غير هش	[ ] الوسطاء الماليون
[ ] الصراع	[ ] ضمانات تستند إلى المشروع
[ ] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان	[ ] السحب المؤجل
[ ] الترتيبات البديلة للتوريدات والمشتريات	
التاريخ المتوقع لإقفال البرنامج:	التاريخ المتوقع لإقفال المشروع:
31 مارس/آذار -2025	31 مارس/آذار 2023
	التاريخ المتوقع للموافقة على المشروع 02 أبريل/نيسان -2020
التعاون مع البنك الدولي/ مؤسسة التمويل الدولية	
لا	

يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في الوقاية من الخطر الذي تشكّله جائحة فيروس كورونا ورصد حالات الإصابة به والتصدي له وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.



بيانات تمويل المشروع (بالمليون دولار) - النهج البرامجي متعدد المراحل

2,348.40	محفظة تمويل البرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل
1,090.00	مع خصم مبلغ مقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة
561.60	مع خصم مبلغ مقدم من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع

الوقاية من الخطر الذي تشكّله جائحة فيروس كورونا ورصد حالات الإصابة به والتصدي له وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.

المكونات

اسم المكون	التكلفة (بملايين الدولارات الأمريكية)
الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا	2.40
تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريية للتصدي لهذه لجائحة فيروس كورونا الطارئة	1.85
إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم	0.50
مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	0.00
حالة الطوارئ (5%)	0.25

المؤسسات

الجهة/البلد المقترض: جمهورية جيبوتي  
الجهة المسؤولة عن إدارة التنفيذ: وزارة الصحة

بيانات تمويل النهج البرامجي متعدد المراحل (بالمليون دولار) .

4,000.00	وافق مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي على محفظة تمويل النهج البرامجي متعدد المراحل
----------	---



2,348.40	محفظة تمويل البرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل
1,610.00	منها تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير:
738.40	منها تمويل من المؤسسة الدولية للتنمية:
0.00	منها تمويل من مصادر أخرى:

### بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات الأمريكية)

#### ملخص - NewFin 1

5.00	إجمالي تكلفة المشروع
5.00	مجموع التمويل
5.00	منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ المؤسسة الدولية للتنمية
0.00	الفجوة التمويلية

#### التفاصيل - NewFinEnh 1

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي

5.00	International Development Association (IDA)
5.00	IDA Credit

#### الموارد المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ الإجمالي	مبلغ الضمان	مبلغ المنحة	مبلغ الاعتماد	
5.00	0.00	0.00	5.00	جيبوتي
5.00	0.00	0.00	5.00	تخصيص الموارد المستند إلى الأداء الوطني
5.00	0.00	0.00	5.00	الإجمالي

المبالغ المتوقعة صرفها (بملايين الدولارات)



2023	2022	2021	2020	السنة المالية للبنك الدولي
0.60	0.80	1.60	2.00	سنويا
5.00	4.40	3.60	2.00	تراكمياً

## البيانات المؤسسية

### مجالات الممارسة المساهمة

### مجال الممارسة (الرئيسي)

الصحة والتغذية والسكان

### الفحص لتحديد مخاطر تغيّر المناخ والكوارث

تم فحص هذه العملية للتأكد من قدرتها على الصمود في وجه مخاطر تغيّر المناخ والكوارث في الأمدين القصير والطويل.

### أداة تصنيف مخاطر العمليات النظامية (SORT)

التصنيف	فئة المخاطر
متوسطة	1. الجوانب السياسية والحوكمة
متوسطة	2. مخاطر الاقتصاد الكلي
متوسطة	3. الإستراتيجيات والسياسات القطاعية
متوسطة	4. التصميم الفني للمشروع أو البرنامج
كبيرة	5. القدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة
كبيرة	6. المخاطر المالية والتعاقدية
كبيرة	7. المخاطر البيئية والاجتماعية
متوسطة	8. مخاطر أصحاب المصلحة
	9. المخاطر الأخرى
متوسطة	10. التصنيف العام للمخاطر



عالية

المخاطر العامة للبرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل

### التقييد

السياسة

هل يجيد هذا المشروع عن إستراتيجية المساعدة القطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [ ] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات من سياسات البنك؟

[ ] نعم [ ] لا

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياق المشروع في وقت إجراء التقييم المسبق

الارتباط بالواقع وسوق العمل	المعايير البيئية والاجتماعية
ملائم	تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها
ملائم	مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات
ملائم	أوضاع العمل والعمال
ملائم	الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته؛
ملائم	الصحة والسلامة المجتمعية
غير ملائم حالياً	الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية
غير ملائم حالياً	حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
غير ملائم حالياً	الشعوب الأصلية/ المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء
غير ملائم حالياً	التراث الحضاري والثقافي
غير ملائم حالياً	الوسطاء الماليين

ملاحظة: للمزيد من المعلومات عن إجراءات العناية الواجبة التي يتبعها البنك الدولي عند تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يُرجى الرجوع إلى موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع.



## الاتفاقيات القانونية

### الأقسام والتوصيف

يلتزم المقترض (البلد المقترض/الجهة المقترضة) بأن يقوم، في موعد أقصاه ثلاثون (30) يوماً من تاريخ النفاذ، بإعداد واعتماد دليل تنفيذ المشروع، على أن يحتوي هذا الدليل على مبادئ توجيهية وإجراءات تفصيلية لتنفيذ المشروع، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي: الإدارة والتنسيق والمراقبة والمتابعة والتقييم والإدارة المالية والمشتريات والإجراءات المحاسبية والإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية وتدابير مكافحة الفساد والاحتيايل وآلية معالجة المظالم وجمع البيانات الشخصية ومعالجتها وفقاً للمبادئ التوجيهية الوطنية والمعمول بها في منظمة الصحة العالمية والأدوار والمسؤوليات الوطنية لتنفيذ المشروع، والترتيبات والإجراءات الأخرى المطلوبة للتنفيذ الفعال للمشروع، في شكل ومضمون مرضيين للمؤسسة الدولية للتنمية.

### الأقسام والتوصيف

اعتماد دليل عمليات لمكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة في موعد لا يتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ السريان على أن توافق عليه المؤسسة الدولية للتنمية.

الشروط



## أولاً. سياق البرنامج

1. تصف وثيقة التقييم المسبق للمشروع الاستجابة الطارئة في إطار برنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) باستخدام النهج البرامجي متعدد المراحل الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي في 2 أبريل/نيسان 2020. وتشمل محفظة التمويل الشامل للبرنامج 1.3 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، و 2.7 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

### أ. سياق البرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل

2. تفشى وباء كورونا (كوفيد 19) وهو من فصيلة فيروس سارس (SARS-CoV-2) بسرعة في جميع أنحاء العالم منذ ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد تشخيص الحالات الأولى في ووهان بمقاطعة هوبي في الصين. ومنذ بداية مارس/آذار 2020، زاد عدد الحالات خارج الصين ثلاثة عشر ضعفاً، كما تضاعف عدد البلدان المتضررة ثلاث مرات. وفي 11 مارس/آذار 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن جائحة عالمية حيث ينتشر هذا الفيروس بسرعة في جميع أنحاء العالم. وفي 25 مارس/آذار 2020، أدى تفشي هذا الوباء إلى وجود ما يقدر بنحو 450307 حالة إصابة، و 20664 حالة وفاة في 199 بلدًا.

3. كورونا واحدة من العديد من حالات تفشي الأمراض المعدية التي ظهرت في العقود الأخيرة من خلال الحيوانات التي يخالطها البشر، مما أدى إلى حالات تفشي واسعة النطاق مع آثار كبيرة على الصحة العامة والاقتصاد. وكانت آخر جائحات الإنفلونزا متوسطة الشدة في عامي 1957 و 1968؛ وقد راح ضحية كل جائحة أكثر من مليون شخص حول العالم. وعلى الرغم من أن البلدان أصبحت الآن أكثر استعدادًا مما كانت عليه في الماضي، وأضحى العالم أكثر ترابطًا بكثير، فإن كثيرًا من الناس اليوم يمارسون سلوكيات تنطوي على مخاطر مثل استخدام/تدخين<sup>1</sup> التبغ، فضلًا عن المشكلات الصحية المزمنة الموجودة مسبقًا التي تجعل التهابات الجهاز التنفسي الفيروسية شديدة الخطورة.<sup>2</sup> وبالنسبة لكورونا، لا يزال العلماء يحاولون فهم الصورة الكاملة لأعراض المرض وشدته. وقد تفاوتت الأعراض المبلغ عنها لدى المرضى من خفيفة إلى شديدة، ويمكن أن تشمل الحمى والسعال وضيق التنفس. وبوجه عام، وجدت دراسات عن المرضى في المستشفيات أن حوالي 83% إلى 98% من المرضى يصابون بالحمى، و 76% إلى 82% يصابون بسعال جاف و 11% إلى 44% يعانون من التعب أو آلام العضلات.<sup>3</sup> وتم الإبلاغ عن أعراض أخرى، تضمنت الصداع والتهاب الحلق وآلام البطن والإسهال، ولكنها أقل شيوعًا. وعلى الرغم من أن 3.7% من الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين تأكدت إصابتهم قد ماتوا، فقد حرصت منظمة الصحة العالمية على عدم وصف ذلك بأنه معدل وفيات. وذلك لأنه في حالة تفشي الوباء، قد يكون من المضلل النظر ببساطة إلى تقدير الوفيات مقسومًا على الحالات حتى الآن. وبالتالي، بالنظر إلى أن معدل الانتشار الفعلي لعدوى الإصابة بفيروس كورونا لا يزال غير معروف في معظم البلدان، فإن هذه الجائحة تفرض تحديات لا مثيل لها فيما يتعلق باحتوائها والتخفيف من وطأتها على المستوى العالمي. وبناء عليه هناك حاجة ماسة إلى تعزيز قدرات التصدي لهذه الجائحة في جميع البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحد من مخاطر وأثار هذه الجائحة على المستوى العالمي.

4. تم إعداد هذا المشروع في سياق الإطار العالمي للتصدي لهذه الجائحة من جانب البنك الدولي، وسيتم تمويله من خلال صندوق التمويل السريع

<sup>1</sup> ماركيز، بي في. 2020. "هل يزيد تدخين التبغ من خطر الإصابة بكورونا؟ حالة الصين". <http://www.pvmarquez.com/Covid-19>

<sup>2</sup> فوشي، أس، لين، سي، وريديفيلد، آر آر. 2020. كورونا كوفيد 19. - البحث عن المجهول". نيو إنغلاند جورنال أوف ميديسين، (DOI): 10.1056/NEJMe2002387/10.1056

<sup>3</sup> ديل ريو، سي. ومالاني، بي إن. 2020. "كورونا - رؤى جديدة حول هذا الوباء سريع التغير". JAMA, doi:10.1001/jama.2020.3072



لمكافحة فيروس كورونا.

ب. الإطار المحدث للبرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل

5. يوضح الجدول 1 الإطار الشامل المحدث للبرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل.

الجدول 1. إطار البرنامج - النهج البرامجي متعدد المراحل

التصنيف التقديري للمخاطر البيئية والاجتماعية	التاريخ التقديري للموافقة على المشروع	المبلغ التقديري المقدم من جهات أخرى (بملايين الدولارات)	المبلغ التقديري المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات)	المبلغ التقديري المقدم من البنك الدولي للإتشاء والتعمير (بملايين الدولارات)	تمويل مشروعات استثمارية، أو تمويل سياسات تنمية، أو أداة لتمويل وفقاً للنتائج	الهدف الإنمائي المقترح للمرحلة*	مسلسل أو متزامن	الرقم التعريفي للمشروع	الرقم
كبيرة	يُحدد لاحقاً		5.00	00.00	تمويل مشروعات استثمارية	يرجى الاطلاع على وثيقة معلومات المشروع ذات الصلة	متزامن	جيبوتي	

يتم تقييم جميع المشروعات في إطار برنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) لغرض تصنيف مخاطر الإطار البيئي والاجتماعي باتباع إجراءات البنك مع مراعاة المرونة المتاحة لعمليات التصدي لجائحة كورونا.

### ج. أجنحة التعلم

6. سيساند هذا المشروع التعلم الذي يتسم بالتكيف طوال فترة التنفيذ، ومن خلال الشركاء المحليين والدوليين. وتتمثل مجالات التعلم الخاصة بهذا المشروع فيما يلي:

- التنبؤ: تقييم الأثر الاقتصادي لجائحة كورونا في سياق جيبوتي
- الجوانب الفنية: تقييم تكاليف وفعالية أنشطة الوقاية والتأهب؛ وقد يتم تمويل الأبحاث لإعادة توجيه الغرض من العقاقير المضادة للفيروسات الموجودة وتطوير واختبار العقاقير واللقاحات الجديدة المضادة للفيروسات
- نُهج سلاسل الإمداد: يمكن تمويل أعمال التقييم بناء على خيارات التوزيع في الوقت المناسب للأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى
- السلوكيات الاجتماعية: تقييم الامتثال وأثر التدابير، مثل التباعد الاجتماعي المطبق في جيبوتي
- الاتصال والتواصل: تقييم أثر وفعالية أعمال الاتصال والتواصل المختلفة

### ثانياً. السياق والصلة





## أ. السياق القطري

7. تقع جيبوتي في منطقة القرن الأفريقي، وهي في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل. ويبلغ عدد سكانها حوالي مليون شخص ولها حدود مع بلدان هشة ومتأثرة بالصراعات، مثل الصومال وإريتريا واليمن. ويتركز سكان البلاد بشكل كبير في العاصمة جيبوتي حيث يعيش أكثر من 85% من المواطنين في المناطق الحضرية. ونظرًا لبنيتها التحتية اللوجستية الحديثة وقربها من إثيوبيا الأكبر منها من حيث المساحة والتي لا تطل على سواحل، شهدت جيبوتي نموًا مطردًا في السنوات الأخيرة. وارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي في المتوسط بنسبة 4.4% من حيث نصيب الفرد في العقدين الماضيين، ليصل نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى 3000 دولار أمريكي في عام 2018. ويتركز الاقتصاد بشكل كبير في قطاع الخدمات حيث تشكل التجارة والخدمات اللوجستية الجزء الأكبر من الاقتصاد بما يقرب من 45% من إجمالي الناتج المحلي. وسبب هذه الطفرة الاقتصادية إلى حد ما هو استقرار جيبوتي في سياق إقليمي يتميز بصراعات عنيفة، مع وجود قواعد عسكرية، وأنشطة مرتبطة بالموانئ، فضلاً عن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء البنية التحتية العامة. وفي غياب الزراعة والصناعة، تعتمد جيبوتي اعتمادًا تامًا تقريبًا على سلسلة الإمداد العالمية والواردات لاستهلاكها من المواد الغذائية والأدوية.

8. على الرغم من النمو الاقتصادي القوي، لا تزال هناك تحديات تتمثل في الحد من الفقر في هذا البلد. ويشوب هذا النمو وجود جيوب عديدة من الفقر في مناطق جغرافية مختلفة. ووفقًا لأحدث تقييم لأوضاع الفقر (EDAM 2017)، يعيش ما يقرب من 21% من السكان في فقر مدقع. ويقطن في منطقة بالبالا ذات الكثافة السكانية العالية في جيبوتي العاصمة وحدها 32% من الفقراء في البلاد. وقد أدت التجمعات العشوائية والموجات المتتالية من السكان النازحين من المناطق إلى زيادة الطلب على الخدمات الجديدة في بالبالا، وفرض هذا الوضع تحديات على السلطات المحلية أيضًا للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للبنية التحتية الاجتماعية والتخطيط لها، مما ساهم بشكل أكبر في زيادة معدلات الفقر. ويبلغ متوسط معدلات الفقر المدقع 45% في المناطق النائية في جيبوتي. ولا تزال تكلفة تقديم الخدمات الأساسية خارج المناطق الحضرية عالية وتزداد حدة بسبب حركة السكان من البدو الرحل والريفيين.

9. أدى التدفق الكبير للاجئين والأزمة الإنسانية التي طال أمدها في المنطقة إلى حدوث مشكلات في نظام صحي يعاني بالفعل من هشاشة في جيبوتي، مع فرض ضغوط على القدرات المحدودة لهذا النظام بشأن توفير خدمات الصحة والتغذية الأساسية. وفي يناير/كانون الثاني 2020، بلغ عدد اللاجئين وطالبي حق اللجوء المسجلين في جيبوتي 30794، معظمهم من إثيوبيا وإريتريا والصومال واليمن. وتتم استضافة معظم اللاجئين في مخيمات علي أدية، وهول هول في منطقة علي صبيح ومخيم مركزي للاجئين في منطقة أوبوك. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر الحكومة أن حوالي 150 ألف نسمة (حوالي 15% من السكان) يعيشون في أوضاع شبيهة بأوضاع اللاجئين، ويتشاركون في خصائص مماثلة مع اللاجئين، على الرغم من أنهم غير مسجلين رسميًا لدى مفوضية شؤون اللاجئين كلاجئين. وهم يعيشون في أحياء حضرية فقيرة في منطقة بالبالا في جيبوتي العاصمة. وأدى الوجود الذي طال أمده لهؤلاء النازحين ومن بينهم اللاجئون غير المسجلين إلى ضغط كبير على الموارد المحلية لا سيما توفير خدمات الرعاية الصحية. والتزمت الحكومة بتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال (1) تحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية في المناطق الصحية المتأثرة باللاجئين من خلال تعزيز المنشآت الصحية القائمة وتدريب العاملين الصحيين الإضافيين؛ (2) دمج المنشآت الصحية في مخيمات اللاجئين تحت إدارة مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في النظام الوطني للصحة العامة. وفي يناير/كانون الثاني 2018، وقعت وزارة الصحة رسميًا اتفاقية مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتولي توفير الخدمات الصحية للاجئين؛<sup>4</sup> (3) تعزيز أنظمة الرصد والمراقبة الوطنية فيما يتعلق بالأوبئة

<sup>4</sup> مفوضية شؤون اللاجئين (2018)، صحيفة حقائق عن جيبوتي، المصدر: [http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR\\_Djibouti\\_Fact](http://reporting.unhcr.org/sites/default/files/UNHCR_Djibouti_Fact)



والأمراض المستوطنة من خلال تجهيز المختبرات وتدريب الموظفين وإنشاء نظام للإنذار المبكر؛ (4) إدراج اللاجئين في نظام الرعاية الصحية الوطني وتوسيع نطاق تغطية التأمين الصحي لهم.

**10.** تتأثر جيبوتي أيما تأثر بموجات الجفاف والفيضانات التي يطول أمدها. وكان للفيضانات الأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 أثر كبير على الظروف المعيشية في التجمعات العشوائية التي تمت بصورة عفوية للسكان في منطقة العاصمة. ووفقاً لتقييم سريع مشترك بين الوكالات والهيئات الحكومية بقيادة الحكومة، تضرر ما يقدر بنحو 250 ألف نسمة (ربع السكان) من الفيضانات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019. وكان الأثر الأكثر وطأةً للأضرار في جيبوتي العاصمة، حيث تضرر ما يقدر بنحو 200 ألف شخص، وكان هناك 120 ألف شخص، منهم المهاجرون واللاجئون والمشردون والنازحون داخلياً، بحاجة إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ حياتهم. ويشعر أشد الشرائح تضرراً من وطأة العواقب المدمرة، ومن بين هذه الشرائح الذين يعيشون في فقر مدقع والمتنقلون (اللاجئون والمهاجرون والمشردون والنازحون داخلياً). ويعتبر قطاع الإسكان هو أكثر القطاعات تضرراً من جراء الفيضانات الأخيرة، وتبلغ قيمة الأضرار المقدرة حوالي 16 مليون دولار (أي 35% من إجمالي الخسائر المقدرة) مع الحاجة إلى تدبير 25 مليون دولار لإعادة الإعمار والانتعاش. وتركزت الأضرار السكنية في عدد قليل من الأحياء، وخاصة في الأحياء ذات الدخل المنخفض، ومن بينها المدينة القديمة والأحياء العشوائية في بلبالا. وألحقت الفيضانات أضراراً بما بلغ 14 مركزاً صحياً وثلاثة مبانٍ إدارية، مما أعاق عملها وتوفير الخدمات الصحية. وقد ازداد خطر الأمراض المعدية، ومنها الملاريا والأمراض المنقولة والمحمولة بالمياه، بسبب الأضرار التي لحقت بشبكات الصرف الصحي والمجاري. وتشير التقديرات إلى أن أثر الفيضانات على القطاع الصحي يتجاوز 5 ملايين دولار لإعادة إنشاء البنية التحتية واستعادة الخدمات والتأهب للطوارئ والحد من المخاطر.

#### ب. السياق القطاعي والمؤسسي

**11.** تحسنت نواتج الرعاية الصحية في جيبوتي في السنوات الأخيرة. لكن لا تزال هناك تحديات تتضمن العجز في العاملين المؤهلين في مجال الرعاية الصحية (10 متخصصين مهرة في الرعاية الصحية لكل 10 آلاف نسمة في جيبوتي)، والتفاوتات في توفير خدمات الرعاية الصحية (في المناطق الحضرية مقابل المناطق الريفية أو البدوية؛ والذكور مقابل الإناث؛ والخميس الأشد فقراً من السكان مقابل الخميس الأكثر ثراءً) ونقص مخزون الأدوية ونقص المعدات وانخفاض جودة الرعاية. وتفتقر المناطق المكتظة بالسكان، مثل الأحياء الفقيرة في بلبالا، إلى البنية التحتية الأساسية وتواجه حالات تفشٍ متكررة، مثل الملاريا والأمراض الأخرى المنقولة والمحمولة بالمياه. وتعرض الأحياء الفقيرة للانتشار السريع للأمراض المعدية، حيث سجلت على سبيل المثال غالبية حالات الملاريا البالغ عددها 44 ألف حالة التي تراجعت في الشهور العشرة الأولى من 2019. وتمثل هذه التجمعات العشوائية تحديات من حيث توفير خدمات الرعاية الصحية وتدابير الوقاية بما في ذلك العزل الذاتي والتباعد الاجتماعي في حالات الأوبئة. وأطلقت الحكومة مؤخراً الخطة الوطنية للتنمية الصحية 2020-2024 التي تركز على أربع أولويات إستراتيجية: (1) توسيع نطاق الرعاية الجيدة في جميع المناطق؛ (2) تقليل التفاوتات بين المناطق؛ (3) تعزيز التمويل الموجه لأنشطة الرعاية الصحية ونظام معلومات الإدارة الصحية؛ (4) الحد من انتشار الأمراض.

**12.** بناءً على طلب حكومة جيبوتي، أجرت منظمة الصحة العالمية تقييماً خارجياً مشتركاً للقدرات الأساسية للضوابط الصحية الدولية في يوليو/تموز 2018، وجمعت المسؤولين الحكوميين والخبراء الوطنيين والخبراء الدوليين ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة. وأشار هذا التقييم المشترك إلى نقاط قوة، مثل وجود إطار قانوني لإدارة الأزمات وخطط محددة لأمراض معينة، وكذلك الأداء الجيد لبرنامج التطعيم الصحي الموسع، لاسيما في المناطق الحضرية. وكان هذا التقييم الخارجي المشترك أيضاً بمثابة فرصة لتحديد المجالات التي يجب تحسينها، بما في ذلك: التنسيق وخاصةً بين الأطراف الفاعلة في مختلف القطاعات؛ ونظام المراقبة لرصد الحالات الصحية في الإنسان والحيوان ونشر التقارير الوبائية على مختلف المستويات؛ وضرورة وجود إستراتيجية للموارد البشرية في مجال الرعاية الصحية؛ ونقاط



تدريب الداخلين الجدد في هذا المجال وتنسيق هذا النشاط؛ والإبلاغ عن المخاطر. وتتمثل الخطوات التالية الفورية في التوصية بوضع خطط الطوارئ والإجراءات المرتبطة بها وتعزيز التنسيق بين القطاعات. ولم يتم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة والأمن (2019-2023) التي تم وضعها في أغسطس/آب 2019 بتكلفة تقديرية بلغت 13.5 مليون دولار بسبب عدم توفر التمويل.

13. بعد أن أعلنت منظمة الصحة العالمية عن جائحة كورونا بوصفها حالة طارئة تتهدد الصحة العامة وتثير قلقاً دولياً، أعدت حكومة جيبوتي على الفور المسودة الأولى لخطة التأهب والتصدي لهذه الجائحة. وتم تحديث الخطة مؤخراً مع تحديد تكاليفها بمساعدة من منظمة الصحة العالمية ومشاركة وثيقة من شركاء التنمية. وتم تحويل مستشفى بوفارد، غير المستغلة حالياً والتي من المقرر تحويلها إلى مستشفى للولادة والأطفال بمساعدة من البنك الإسلامي للتنمية، إلى مستشفى حجر صحي. وسيتم إنشاء موقع حجر صحي آخر في مستشفى أرتا (مستشفى إقليمي يديره الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي). وأنشأت الحكومة لجنة إدارة أزمات لتنسيق جهود مكافحة جائحة كورونا على مستوى جميع القطاعات، وهي تتابع عن كثب مراحل تطور هذا الفيروس مع تطبيق إجراءات التصدي المناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت الحكومة عدة تدابير لفحص/فرز المسافرين القادمين عن طريق البحر والبر، وأوقفت جميع الرحلات الجوية الدولية من جيبوتي وإليها. وتم وضع نظام اتصال يربط المرافق والمنشآت الصحية والمستشفيات بمختلف مستوياتها بالحكومة المركزية لتوعية الجمهور. وتم إنشاء خط ساخن، كما تم إعداد مواد ورسائل معلوماتية وتثقيفية وغيرها من أدوات الاتصال والتواصل، ويجري تعميمها.

14. لا تزال جيبوتي مهددة بشدة بأخطار جائحة كورونا. وجيبوتي ليست قابلة للتأثر بحالات الأمراض المجلوبة فحسب ولكن أيضاً يمكن أن تنتشر الأمراض على نطاق أوسع في المنطقة وخارجها إذا لم تتم إدارتها واحتواؤها داخل حدودها في بادئ الأمر. كما أن لها حدوداً ولديها علاقات اقتصادية وثيقة مع إثيوبيا بالإضافة إلى علاقات تجارية قوية مع الصين، مما يزيد من مخاطر التلوث. وتعتمد جيبوتي اعتماداً كبيراً على واردات الغذاء لاستهلاكها، كما تعتمد على الموانئ لتحقيق ما يقرب من 20% من إجمالي الناتج المحلي. وبوصفها البوابة الإقليمية والقاعدة اللوجستية ظلت الممرات الاقتصادية والإنسانية المتنوعة في جيبوتي مفتوحة للحفاظ على شريان حياتها الاقتصادية، والوفاء بمتطلبات البلدان المجاورة. ويتم تخزين ما يقرب من 95% من حركة ترانزيت الواردات والصادرات الإثيوبية عبر جيبوتي، ويتم تخزين الأدوية الأساسية والأغذية المتجهة إلى اليمن في مستودعات في جيبوتي. وعلى الرغم من تعليق السفر الدولي من جيبوتي وإليها، لا تزال رحلات الشحن وقطارات البضائع والموانئ تعمل. وبالإضافة إلى ذلك، ونظراً لموقع جيبوتي الإستراتيجي والجغرافي، لدى العديد من البلدان قواعد عسكرية هناك بما في ذلك الولايات المتحدة والصين وإسبانيا وفرنسا واليابان.<sup>5</sup>

15. أكدت جيبوتي أول حالة إصابة بفيروس كورونا في 18 مارس 2020. فقد وصل مواطن إسباني وعضو في وحدة القوات الخاصة الإسبانية إلى جيبوتي في 14 مارس/آذار بطائرة خاصة. ولم يخالط هذا الشخص جيبوتيين وكان معزولاً في القاعدة العسكرية الفرنسية. وفي 26 مارس/آذار 2020، بلغ عدد حالات الإصابة المؤكدة بفيروس كورونا 11، ويوجد 43 شخصاً في الحجر الصحي في مستشفى بوفارد.

### ج. الصلة بأهداف المستوى الأعلى

16. يتسق هذا المشروع مع الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، وخاصة رسالة مجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع

<sup>5</sup> يقدر إجمالي الإيرادات من القواعد العسكرية بنحو 120 مليون دولار سنوياً أو حوالي 4% من إجمالي الناتج المحلي في 2018. وسيكون لإغلاق الميناء أو وقف البضائع القادمة إلى جيبوتي آثار مدمرة على اقتصاد جيبوتي بالإضافة إلى بلدان أخرى في المنطقة تعتمد على جيبوتي نظراً لموقعها الجغرافي والإستراتيجي في منطقة القرن الأفريقي.



وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام. كما أن التركيز على الاستعداد والتأهب أمر بالغ الأهمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة. ويتمشى هذا المشروع أيضًا مع مساندة البنك الدولي للخطط الوطنية والالتزامات العالمية لتعزيز التأهب لمكافحة هذه الجائحة من خلال ثلاثة إجراءات رئيسية في إطار الاستعداد: (1) تحسين خطط التأهب الوطنية، ويشمل ذلك الهيكل التنظيمي للحكومة؛ (2) تشجيع الالتزام باللوائح والضوابط الصحية الدولية؛ (3) استخدام الإطار الدولي لرصد ومتابعة وتقييم اللوائح والضوابط الصحية الدولية. ويعتبر المبرر الاقتصادي للاستثمار في الإجراءات التدخلية الخاصة بالنهج البرامجي متعدد المراحل قويًا على ضوء أن النجاح يمكن أن يخفف العبء الاقتصادي عن عائق الأفراد والبلدان على حد سواء. ويكمل هذا المشروع استثمارات مجموعة البنك الدولي وشركاء التنمية في تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، ومكافحة الأمراض ومراقبتها، والاهتمام بتغيير السلوك الفردي والمؤسسي، وإشراك المواطنين. وعلاوة على ذلك، وفي إطار الالتزامات المقترحة للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، يلتزم البنك الدولي "بمساندة 25 بلداً على الأقل من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية لتنفيذ خطط التأهب والاستعداد لمواجهة هذه الجائحة من خلال إجراءات تدخلية (تشمل تعزيز القدرات المؤسسية والمساعدة الفنية والإقراض والاستثمار)". ويساهم هذا المشروع في تنفيذ اللوائح والضوابط الصحية الدولية (2005)، ومراقبة الأمراض والتصدي لها بصورة متكاملة، والمعايير الدولية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وأجندة الأمن الصحي العالمي، واتفاقية باريس للمناخ، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز نهج موحد إزاء الرعاية الصحية. كما يساهم في تنفيذ ركيزة القدرة على المجابهة والصمود في إطار إستراتيجية الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموسعة التي تهدف إلى بناء رأس المال البشري من خلال أنظمة رعاية صحية أفضل وتقديم الخدمات للسكان الأكثر تعرضًا للأخطار والأولى بالرعاية، ومنهم اللاجئين والمهاجرون والنازحون والمشردون داخليًا. ويتمشى هذا المشروع مع الركيزة المتعلقة برأس المال البشري في إطار الشراكة القطرية القادمة المرتقبة للسنوات المالية 2020 - 2025.

17. ستظل مجموعة البنك الدولي ملتزمة بالاستجابة السريعة والمرنة للتصدي لجائحة كورونا، وذلك بالاستعانة بجميع أدوات التشغيل والسياسات الخاصة بمجموعة البنك الدولي والعمل في إطار شراكة وثيقة مع الحكومة والوكالات والهيئات الأخرى. وإذ تركز الاستجابة المقترحة لمجموعة البنك الدولي للتصدي لجائحة كورونا على نهج موحد إزاء الرعاية الصحية وهو نهج متكامل يضم جميع القطاعات والتخصصات، فإن هذه الاستجابة تتضمن تمويلًا لمواجهة الظروف الطارئة وإسداء المشورة بشأن السياسات، وتقديم المساعدة الفنية، والاستفادة من الأدوات القائمة لمساندة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير في معالجة آثار جائحة كورونا على قطاع الصحة وعملية التنمية على نطاق أوسع. وسيتم ربط استجابة مجموعة البنك الدولي للتصدي لجائحة كورونا بخطة منظمة الصحة العالمية للاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا التي تحدد تدابير الصحة العامة لجميع البلدان للاستعداد والتأهب والتصدي لهذه الجائحة وتدعيم جهودها لمنع تفشي الأمراض المعدية الناشئة في المستقبل.

### ثالثًا. وصف المشروع

18. تشمل هذه العملية الطارئة المقترحة أربعة مكونات لتدعيم قدرات وزارة الصحة على التصدي لجائحة فيروس كورونا وأي جوائح محتملة في المستقبل من خلال تعزيز القدرات على منع انتقال العدوى، واكتشاف الحالات المصابة في مراحل مبكرة، وتقديم رعاية ملائمة للمصابين بهذا الفيروس في الوقت المناسب. وستوفر هذه العملية أيضًا تمويلًا لتقديم دعم ميسر ومنسق إلى وزارة الصحة يكمل دعم الشركاء الآخرين ويتكامل معه. وستساعد الأنشطة التي سيتم تمويلها في إطار المشروع على تفعيل بعض العناصر التي تشكل جزءاً من الخطة المشتركة بين الهيئات، مما يؤدي إلى تكامل الاستجابات وتوسيع نطاقها وتكثيفها بسرعة. وستضم هذه الأنشطة مجموعة من الإجراءات التدخلية تُحدد على أساس الاحتياجات المؤسسية اللازمة للتصدي لهذه الجائحة وتقييم الخيارات المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات. وبالنظر إلى تطوّر هذه الجائحة وتغيّر الأوضاع، سيراجع البنك خطط المشتريات للتأكد من كفاءتها وتوافقها مع الخطة الوطنية في جيبوتي للاستعداد التصدي لجائحة كورونا، والمساعدات الفنية والتمويل المُقدّمين من الجهات المانحة الأخرى. ويدور محور تركيز هذا المشروع حول الاستجابة لجائحة كورونا التي تمثل حدثًا طارئًا للوفاء بالاحتياجات الطبية العاجلة؛ كما يساند أيضًا جهود الوقاية والتأهب لصد موجات الوباء في المستقبل. وسيتم تنفيذ هذا المشروع بموجب الفقرة 12 من سياسة البنك الدولي بشأن تمويل سياسات الاستثمار



(التي تتيح تطبيق إجراء البنك بشأن "إعداد تمويل المشروعات الاستثمارية - أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات)، في إطار صندوق التمويل السريع لمكافحة فيروس كورونا الذي يساند عدداً من الإجراءات المرنة التي تدعم التنفيذ السريع للمشروع.

#### أ. الأهداف الإنمائية.

19. تتماشى أهداف هذا المشروع مع سلسلة النتائج لبرنامج الاستعداد الإستراتيجي والتصدي لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

20. بيان الأهداف الإنمائية للمشروع: الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة فيروس كورونا ورصد حالات الإصابة به والتصدي له وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.

وستجري متابعة مدى تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال مؤشرات النتائج التالية على مستوى الهدف الإنمائي له:

- عدد الحالات المشتبه فيها التي تم الإبلاغ عنها والتحقق فيها على أساس الإرشادات الوطنية؛
- عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بهذا الفيروس وأدوات الاختبار والكواشف.

#### ب. مكونات المشروع

21. سيركز هذا المشروع في المقام الأول على الاحتياجات الفورية والتصدي في الوقت المناسب لتقسي جائحة كورونا في جيبوتي، مع تعزيز استعداد وجاهزية النظام الصحي في الوقت نفسه. ولهذا المشروع أربعة مكونات هي:

22. **المكوّن 1: الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا (2.4 مليون دولار).** يهدف هذا المكوّن إلى إبطاء تقسي فيروس كورونا والحد من انتشاره في جيبوتي والبلدان المجاورة قدر الإمكان. وسيحقق ذلك من خلال تقديم دعم فوري لتحسين قدرات اكتشاف الحالات وتأكيد إصابتها وتسجيلها والإبلاغ عنها، بالإضافة إلى تتبّع المخالطين وتقييم المخاطر والحد منها. وتحديداً، سيدعم هذا المكوّن أنظمة مراقبة الجوائح ويشمل ذلك المراقبة المستندة إلى المؤشرات والأحداث المجتمعية والرصد. بالإضافة إلى ذلك، سيدعم تقوية أنظمة المعلومات الصحية، على سبيل المثال نظام معلومات إدارة اللوجستيات. وسيساعد هذا المكوّن على وضع الإرشادات وتوفير وسائل موحّدة لأخذ العينات، والتوجيه والنقل، وتحديد المواقع التي بحاجة إلى استحداث وسائل تشخيصية في مراكز الرعاية. كما سيدعم المكوّن شراء المعدات والمستهلكات الضرورية لأنظمة المختبرات والأنظمة التشخيصية، مثل أجهزة اختبار تفاعل سلسلة البوليميراز PCR، وأدوات جمع العينات، وأدوات الاختبارات، وغيرها من المعدات والمواد اللازمة لفحوصات هذا الفيروس ومراقبته (ويشمل ذلك معدات الوقاية الشخصية لأطقم المراقبة) لضمان سرعة اكتشاف الحالات المصابة به واحتوائه محلياً. ومن المهم إبراز أنه لا يمكن تمويل شراء جميع المستلزمات إلا إذا كانت متوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم المكوّن الدعم لتقوية قدرات اكتشاف الإصابة من خلال تدريب أطقم المراقبة الحالية على أحدث الوسائل، وتحسين قدرات الإبلاغ لدى الكوادر الصحية في الخطوط الأمامية باستخدام معلومات المراقبة المتاحة.

23. علاوة على ذلك، سيدعم هذا المكوّن تصميم وتنفيذ تدابير الصحة العامة الفعالة لمنع العدوى، كما سيدعم تطوير وتنفيذ الاتصالات ذات الصلة بين المستشفيات والسلطات المحلية ووزارة الصحة الوطنية لضمان التنسيق وتدفق المعلومات ونظام الكشف عن الحالات وكذلك الإجراءات التدخلية التي تستهدف تغيير السلوكيات دعماً للسلوكيات الوقائية الرئيسية بين النساء والرجال. وسيشمل المكوّن أيضاً أنشطة للتعبئة والمشاركة المجتمعية في تدابير



الوقاية والمكافحة من خلال المؤسسات المجتمعية القائمة، بما في ذلك الجمعيات النسائية في المناطق الأكثر ضعفاً وأولى بالرعاية في جيبوتي. وأخيراً، سيدعم هذا المكون أنشطة تستهدف تعزيز الاستجابة والتحرك في قطاعات متعددة، من بينها: عمليات غرف القيادة على المستويات المركزية والمحلية، وتنفيذ حملات الإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمع، وكوسيلة أيضاً لمعالجة المخاطر المتزايدة للعنف القائم على نوع الجنس (العنف ضد المرأة) في وقت الأزمات، ستتضمن هذه الحملات رسائل لحل النزاعات بصورة صحية، ومراعاة حالات الآباء والأمهات، والتعامل مع حالات التوتر والغضب، وتطبيق إستراتيجيات احتوائية تتضمن إجراءات تدخلية عند المعابر وعمل فرق الاستجابة السريعة. وتتطلب الاستجابة لحالات الطوارئ تعبئة جهود مختلف أصحاب المصلحة والأطراف المعنية والتنسيق الفعال من جانب وزارة الصحة.

**24. المكون 2: تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريرية للتصدي لهذه لجائحة فيروس كورونا الطارئة (1.85 مليون دولار):** يهدف هذا المكون إلى تدعيم تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية ليتسنى، رغم ارتفاع الطلب، توفير أفضل رعاية ممكنة لمن يمرضون. كما سيساند هذا المكون تدعيم المنشآت الصحية المختارة وإنشاء مراكز للحجر الصحي والعلاج وتجهيزها بحيث يمكنها التعامل مع حالات الإصابة بفيروس كورونا. ويشمل ذلك أيضاً الأشغال المدنية الصغيرة وإعادة تجهيز غرف العزل في المنشآت ومراكز العلاج هذه، بالإضافة إلى المستودعات التي تستخدم لتدابير الكفاءة في استخدام الطاقة والألواح الشمسية عند توفرها. وسيتم تعزيز قدرات الرعاية السريرية من خلال تطوير (حسب الحاجة) مهارات الأطقم الصحية وتدريبهم على الإرشادات العلاجية، بالإضافة إلى إجراءات تدخلية لمكافحة العدوى داخل المستشفيات. ومن جهة أخرى، سيدعم هذا المكون شراء المزيد من مستلزمات العلاج الأساسية مثل أجهزة التنفس، وأجهزة قياس الأكسجين في الدم (مقياس التأكسج النبضي)، ومنظائر الحجرة، ومولدات الأكسجين، وغيرها من المعدات/المستلزمات لعلاج الحالات المصابة بفيروس كورونا، وكذلك الأدوية (لتجنّب فساد المخزون) واللقاحات (عند توفرها). وكما ورد آنفاً في المكون السابق، لا يمكن تمويل شراء جميع المستلزمات إلا إذا كانت متوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا. وسيمول المشروع أيضاً شراء معدات الوقاية الشخصية والمطهرات وغيرها من المنتجات اللازمة للوقاية من العدوى ومكافحتها. وفي إطار هذا المكون، سيتم توفير المستلزمات والاستثمارات المطلوبة لضمان استمرار تقديم الرعاية السريرية، ويشمل ذلك تأمين إمداد المستشفيات بخدمات إدارة النفايات (يشمل ذلك شراء محرقة) والكهرباء ومياه الشرب المأمونة والصرف الصحي. وأخيراً، سيمول المكون أيضاً الاستعانة باستشاريين من ذوي التخصصات الطبية وغير الطبية بعقود قصيرة الأجل لمواجهة ارتفاع الطلب على الخدمات في المستشفيات المختارة حال تفشي هذه الجائحة.

**25. المكون 3: إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم (5 ملايين دولار).** سيمول هذا المكون تكاليف الموارد البشرية والتشغيل اللازمة لهذا المشروع، وتشمل: (1) مساندة المشتريات/التوريدات، والإدارة المالية، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والرصد والمتابعة والتقييم، وإعداد التقارير؛ (2) تعيين وتدريب الموظفين اللازمين؛ (3) تكاليف التشغيل؛ (4) تمويل ترتيبات المتابعة والرصد من جهة خارجية. وسيتم تقديم المساندة لتعزيز الهياكل العامة لتنسيق وإدارة المشروع، بما في ذلك الترتيبات المركزية والمحلية (اللامركزية) لتنسيق الأنشطة والإدارة المالية والمشتريات والجوانب الاجتماعية والبيئية. وسيدعم هذا المكون أيضاً مراقبة ومتابعة وتقييم أنشطة الوقاية والتأهب، وبناء القدرات للبحوث السريرية والصحة العامة، والتعلم المشترك فيما بين البلدان وداخلها؛ وإن دعت الحاجة إلى ذلك، سيدعم هذا المكون أيضاً أعمال المتابعة والرصد من جهة خارجية للوقوف على التقدم المحرز. وسيتم جمع البيانات ومتابعتها ورصدها حسب نوع الجنس والعمر لتحسين فهم السمات الديمغرافية للسكان المتضررين.

**26. المكون 4: مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0 دولار).** - في حالة حدوث أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة، سيساهم هذا المشروع في تقديم استجابة فورية وفاعلة لمثل هذه الحالات.

**27.** نظراً لعدم اليقين المرتبط بنطاق ومسار تفشي هذه الجائحة، فإن ما يقرب من 5% من الموارد (0.25 مليون دولار أمريكي) غير مخصصة





ولكنها ستكون متاحة لإعادة التخصيص لمكونات المشروع حسب الحاجة لتمكين إعادة التوزيع السريع داخل المشروع حسب الاحتياجات المحددة التي قد تنشأ.

28. تعاني جيبوتي من قابلية التأثر على نحو كبير بالكوارث الطبيعية وموجات الجفاف. وهذه التهديدات التي تطال التنمية الاقتصادية والجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر، وهي محتملة بالفعل، ستزداد وتيرة وشدة مع ارتفاع درجات الحرارة، وتغيرات نمط هطول الأمطار، وارتفاع منسوب سطح البحر. ويشهد القطاع الزراعي في جيبوتي تقلبات شديدة في هطول الأمطار، مما قد يعرض الأمن الغذائي للخطر. ويتعرض رأس المال الطبيعي، بما في ذلك الغابات التي تغطي 0.2% من مساحة البلد (2015) لمخاطر أيضًا. كما أن الشرائح السكانية منخفضة الدخل، بما في ذلك اللاجئين والنازحون والمشردون داخليًا، قابلة للتأثر بالأخطار أيضًا، حيث يفقدون إلى القدرة على التكيف مع الصدمات الناجمة عن تغير المناخ. ويساهم هذا المشروع في الحد من مخاطر تفشي الأمراض بسبب تغير المناخ من خلال العديد من الإجراءات التدخلية، لا سيما تعزيز النظام الصحي. وسيساعد تعزيز أنظمة المراقبة الوبائية وأنظمة المعلومات الصحية جيبوتي على اكتشاف حالات التفشي والتصدي لها بوتيرة أسرع. وعلى غرار ذلك، فمن شأن تحسين تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية مساعدة الناس على الوصول إلى الرعاية المناسبة التي تعمل على بناء القدرة على المجابهة والتصدي، وهو أمر أساسي للغاية للفقراء الأشد ضعفًا والأولى بالرعاية والأقل استعدادًا للتعامل مع آثار تغير المناخ. ومن شأن تعزيز الإجراءات التدخلية التي تستهدف تغيير السلوكيات وأساليب الاتصال والتواصل تمكين الأسر المعيشية من التكيف في حالات تفشي الأمراض.

### ج. المستفيدين من المشروع

29. يتمثل المستفيدون المتوقعون من المشروع في جميع السكان، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرون والنازحون والمشردون داخليًا والطواقم الطبي وأفراد الطوارئ والمنشآت الطبية والمختبرات وهيئات الصحة العامة في جميع أنحاء البلاد. وحتى يتسنى التصدي الفوري لوقف انتشار الحالات وتخصيص الموارد اللازمة للعلاج، سيستهدف المشروع على وجه التحديد المجتمعات التي شهدت انتشارًا على المستوى المحلي. كما ستعزز هذه العملية خطة الاستجابة الوطنية لوزارة الصحة والقدرة على تخفيف أي حالات تفشي أخرى في محليات أخرى للتصدي لأي حالات تفشي في مناطق أخرى.

### رابعاً: ترتيبات التنفيذ

#### أ. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

30. ستقوم وزارة الصحة بتنفيذ هذا المشروع وفقاً لخطة جيبوتي للتأهب والتصدي لجائحة كورونا. وسيهدف إلى الاستعانة بالمؤسسات القائمة وآليات التنسيق ومساندتها لتمكين جيبوتي من تعزيز قدرتها على التأهب لمواجهة الوباء والتصدي له.

31. قامت وزارة الصحة بإنشاء لجنة إدارة الأوبئة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن عدة وزارات، مثل التجارة والشؤون الاجتماعية والاتصالات السلوكية واللاسلكية والداخلية والنقل والدفاع والشؤون الإسلامية والثقافة والأوقاف، وكذلك شركاء التنمية. وستقوم هذه اللجنة بتنسيق الإجراءات على مستوى جميع القطاعات التي تستهدف التصدي لهذه الجائحة، وستجتمع أسبوعياً وترفع تقريراً يومياً لوزير الصحة بصفته رئيسها. وعلاوة على ذلك، ستكون هذه اللجنة بمثابة اللجنة التوجيهية للمشروع الممول من المؤسسة الدولية للتنمية، وستقدم التوجيهات العامة للمشروع، كما ستكون معنية بالموافقة على خطط العمل. وتساند وزارة الصحة هذه اللجنة، كما تتمتع هذه اللجنة بالقدرة على القيام بأعمال التنسيق على المستوى الوطني والعمل بوصفها لجنة توجيهية للمشروع.



32. انبثاقًا من هذه اللجنة، ستقوم اللجنة الفنية لمكافحة جائحة كورونا بمباشرة أعمال التنفيذ اليومي لأنشطة المشروع وسترفع التقارير إلى وزير الصحة عن حالة الوباء. ويرأس اللجنة الفنية، التي تأسست في 28 يناير/كانون الثاني 2020، الأمين العام لوزارة الصحة وتضم ممثلين عن المعهد الوطني للصحة العامة والمستشفيات وإدارات أخرى بوزارة الصحة. وسيعمل الأمين العام كمنسق للمشروع وسيسانده الموظفون المعنيون بالتعاقدات والشؤون المالية (الإدارة المالية والمشتريات) الذين يعملون في مشروع "خفض معدلات التقرن إلى صفر في جيبوتي (P164164)" الممول من البنك الدولي؛ وإدارة المعلومات الصحية بوزارة الصحة. وقد يتم تكليف موظفين إضافيين من وزارة الصحة للعمل في المشروع والاستعانة باستشاريين لتقديم المساندة للمشروع إن دعت الضرورة إلى ذلك على المدى القصير ولمهام محدودة لفترة محددة.

33. كما سيتم تحديد مسؤول اتصال بشأن إجراءات الحماية لضمان تنفيذ الأنشطة المقترحة بما يتوافق مع الأطر البيئية والاجتماعية للبنك الدولي وجيبوتي. وسيكون هذا الشخص مسؤولاً أيضاً عن متابعة وتحديد الجوانب المحددة بشأن المساواة بين الجنسين التي قد تتطلب عناية خاصة.

#### ب. ترتيبات رصد ومتابعة وتقييم النتائج

34. ستكون أنشطة الرصد والتقييم مسؤولة إدارة المعلومات الصحية بوزارة الصحة بالتعاون مع معهد الصحة العامة. وعلى وجه التحديد، ستقوم إدارة المعلومات الصحية (1) بجمع البيانات المتعلقة بالأنشطة المحددة والمؤشرات ذات الصلة؛ (2) تحليل النتائج؛ (3) جمع المعلومات ذات الصلة بالأداء. وستقوم إدارة المعلومات الصحية بوظائفها وفقاً للإجراءات الموضحة في دليل تنفيذ المشروع (الذي سيتم اعتماده في موعد غايته شهر بعد تاريخ السريان)، كما ستقوم بتعيين متخصص في أعمال المتابعة والرصد والتقييم. وأثناء فترة التنفيذ، ستتم مراجعة نتائج التقييم الذاتي للهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ كل ثلاثة أشهر من جانب جهة تحقق مستقلة تقوم بالتحقق من صحة وجودة البيانات وتحقق من نتائج التقييمات الذاتية. وسيتم تصنيف جمع البيانات وتحليلها حسب مجموعات الجنس والعمر، إن أمكن ذلك.

35. سينفذ البنك الدولي بعثات مساندة تنفيذ "دورية" بشكل نصف سنوي على الأقل دعماً للهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ بغرض ما يلي: (أ) استعراض التقدم المحرز في التنفيذ، والوقوف على التحديات التي تواجه المشروع، وتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع والمؤشرات الوسيطة؛ (ب) تقديم المساندة بشأن أي مشكلات قد تنشأ تتعلق بالتنفيذ؛ (ج) مناقشة المخاطر ذات الصلة وإجراءات تخفيفها.

36. نظراً لترتيبات تنفيذ هذا المشروع والمخاطر المرتبطة به، سيقوم البنك باستخلاص الدروس والتوصيات من أجل الإجراءات التدخلية المستقبلية التي يمولها البنك في السياقات المماثلة فيما يخص جوانب كالفاعلية والاستدامة.

#### ج. الاستدامة

37. ستعتمد استدامة المشروع اعتماداً كبيراً على نجاح جيبوتي في التصدي لهذه الجائحة. وسيحدد نطاق (1) حالات الوفاة والمرض والخسائر الاقتصادية من جراء هذه الجائحة و (2) حماية العاملين الصحيين من كورونا، مستوى استدامته.

#### خامساً. ملخص تقييم المشروع





## أ. التحليل الفني والاقتصادي والمالي

38. على الرغم من وجود فجوات كبيرة في معرفة نطاق وسمات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، فمن الواضح أن مجموعة رئيسية من الآثار الاقتصادية سوف تتجم عن زيادة المرض والوفاة بين البشر وسيؤثر ذلك على المخرجات المحتملة للاقتصاد العالمي. وفي جائحة الإنفلونزا الإسبانية (1918-1919)، لقي 50 مليون شخص حتفهم، وكان هذا العدد يمثل حوالي 2.5% من عدد سكان العالم البالغ آنذاك 1.8 مليار نسمة. وسيكون الأثر المباشر من خلال زيادة الأمراض والوفيات على حجم وإنتاجية القوى العاملة العالمية.

39. بالإضافة إلى شدة وطأة جائحة كورونا وحصدها للأرواح، فإن تقشي هذا الوباء يلقي بظلال كئيبة على الآفاق الاقتصادية العالمية الهشة بالفعل ويمكن أن يؤدي إلى انتكاس جهود مكافحة الفقر. والواقع أن إجمالي التكاليف المتوقعة لمثل هذا الوباء المماثل لوباء الإنفلونزا كبير للغاية، لا سيما تكاليف تدابير الوقاية الضرورية. وتنقسم التكاليف الاقتصادية للأمراض المعدية إلى فئتين: (أ) الآثار المباشرة وغير المباشرة للمرض، و (ب) تكاليف السلوكيات الوقائية (تجنب مخالطة المصابين) التي يمارسها المواطنون وسياسات مكافحة انتقال المرض التي تنفذها الحكومات. وتقيس طريقة تكلفة المرض الموارد المستخدمة في علاج العدوى (الموارد التي ستكون مجانية في مكان آخر إذا تم تجنب الإصابة) والموارد المفقودة بسبب المرض والوفيات المبكرة. وتعكس التكاليف التي يتم تكبدها بسبب الإجراءات الوقائية إلى حد كبير انخفاض عدد المعاملات بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، وانقطاع سلاسل الإمداد، وعلاوات مخاطر رأس المال. وعلى الرغم من أن بعض المعاملات المؤجلة ستنتم عندما ينقشع عدم اليقين بشأن انتقال المرض والحد من المخاطر، ففي الغالب ستكون هناك آثار اقتصادية طويلة المدى من سلوكيات تجنب المخالطة المشار إليها؛ وعلى المستوى الفردي قد تختلف هذه الآثار بين الرجال والنساء. ومع الأمراض الناشئة عندما لا يمكن التعرف على الجوانب الوبائية على نحو تام، من المرجح أن تتجاوز تكاليف الوقاية بسبب سلوك تجنب المخالطة وسياسات مكافحة انتقال المرض تكاليف المرض على الأقل في الفترات الأولى من تقشي المرض. وعلاوة على ذلك، من المحتمل أن يؤدي تضيق أوضاع الائتمان بشدة وزيادة ضعف النمو وانحراف مسار النفقات والمصروفات لمكافحة تقشي هذا الوباء إلى خفض الإيرادات الحكومية وقدرة الحكومات على الاستثمار لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. وسيلحق أشد الضرر بالفقراء. وتشير التقديرات الحالية إلى أن حدوث هبوط بنسبة واحد في المائة في معدلات نمو البلدان النامية يوقع 20 مليون شخص إضافي في شرك الفقر.

40. على ضوء التكاليف البشرية والاقتصادية لتقشي وباء كورونا في الوقت الحالي، من الأهمية بمكان تعزيز الاستعداد والتأهب والقدرة على الاستجابة والتصدي لاحتواء التقشي المحتمل في جيبوتي. لذلك، يعمل هذا المشروع الحالي على اكتشاف وتخفيف المخاطر ومكافحة تقشي كورونا وغيرها من حالات تقشي أمراض الجهاز التنفسي التي يمكن الإبلاغ عنها على الفور، ومن ثم فهو استثمار اقتصادي سليم. ويتمثل أحد الدروس المهمة للغاية من التجربة الحالية في أنه كلما تم الكشف عن أي حالات تقشي محتمل في المستقبل والتصدي لها، انخفضت التكلفة البشرية والاقتصادية.

## ب. الجوانب المالية والتعاقدية

41. سيتم تنفيذ الاعتماد المقترح المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية وفقاً للسياسات المالية والتعاقدية الخاصة بالبنك الدولي. وتم إنشاء هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء بوزارة الصحة لتنسيق الاستجابة التغذوية الوطنية، كما تقوم بتنفيذ مشروع "خفض معدلات التقرم إلى صفر في جيبوتي" حالياً. وتم إنشاء لجنة فنية بوزارة الصحة، وستكون مسؤولة عن تنفيذ المشروع بما في ذلك الإدارة المالية والمحاسبية، وستستعين بموظفين من هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء حسب الحاجة.

## الإدارة المالية



42. وجد تقييم الإدارة المالية الذي تم القيام به أثناء مرحلة التقييم المسبق أن مخاطر الإدارة المالية كمكون من المخاطر الاستثمارية/المالية والتعاقدية مصنفة باعتبارها متوسطة.

43. سيتم فتح حساب منفصل ومستقل بالدولار الأمريكي في أحد البنوك التجارية في جيبوتي على أن يكون هذا البنك مقبولاً للبنك الدولي. وسيتم صرف مدفوعات ومسحوبات النفقات المؤهلة المصحوبة بمستندات مؤيدة أو كشوف النفقات والمصرفيات لمبالغ أقل من الحد الأدنى المحدد مسبقاً لكل فئة من فئات الإنفاق، باتباع الإجراءات المعمول بها ودليل الصرف الخاص بالبنك الدولي. وتتولى وزارة الصحة من خلال اللجنة الفنية تقديم طلبات تغذية الحساب شهرياً. ويجب أن تكون جميع طلبات السحب معززة مستندياً بصورة تامة مع الاحتفاظ بها وإتاحتها للبنك الدولي ومراقبي حسابات المشروع لفحصها. وتخضع جميع المدفوعات وأوجه الصرف لشروط اتفاقية التمويل وإجراءات الصرف المحددة في خطاب الصرف.

44. ستكون مبادئ المحاسبة العامة للمشروع على النحو التالي: (أ) تغطي أعمال المحاسبة الخاصة بالمشروع جميع مصادر واستخدامات الأموال، ويشمل ذلك المدفوعات التي تصرف والمصرفيات التي يتم تكديدها. وستكون أعمال المحاسبة الخاصة بالمشروع على أساس الاستحقاق؛ و (ب) سيتم فصل معاملات وأنشطة المشروع عن الأنشطة الأخرى التي تقوم بها وزارة الصحة.

45. تتضمن التقارير المالية للمشروع التقارير المالية المرحلية (ربع السنوية) غير المراجعة والقوائم المالية السنوية: (أ) يجب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية (ربع السنوية) بيانات حول الموقف المالي للمشروع. ويجب أن تشمل هذه التقارير: (1) بيان بمصادر التمويل واستخداماته للفترة المشمولة ورقم مجمع، يتضمن كشف الأرصدة البنكية لحساب المشروع؛ (2) كشف استخدام الأموال حسب المكون وفئة الإنفاق؛ (3) كشف التسوية للحساب المخصص؛ (4) كشف تحليل الموازنة يوضح التوقعات والفروق بالنسبة للموازنة الفعلية؛ (5) قائمة شاملة بجميع الأصول الثابتة؛ (ب) ستقوم اللجنة الفنية بإعداد التقارير المالية المرحلية كل ثلاثة أشهر وتقديمها إلى البنك الدولي في غضون 45 يوماً من نهاية كل فترة ربع سنوية. ويجب أن تتضمن القوائم المالية السنوية للمشروع: (1) قائمة التدفقات النقدية، (2) البيان الختامي للمركز المالي، (3) قائمة الارتباطات الجارية، (4) تحليل المدفوعات والمسحوبات من حساب المنحة، (5) جرد تام لمخزون جميع الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها في إطار المشروع؛ (ج) سيتم إعداد التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية للمشروع على أساس النظام المحاسبي وتقديمها لمراقب الحسابات الخارجي.

46. ستتولى وزارة الصحة من خلال اللجنة الفنية مسؤولية إعداد التقارير الدورية ومسك دفاتر المشروع وستقوم بإعداد القوائم المالية السنوية للمشروع والتقارير المالية المرحلية ربع السنوية غير المراجعة.

47. ستتم مراجعة القوائم المالية للمشروع سنوياً، وستغطي جوانب المشروع، واستخدامات الأموال، والنفقات المتعهد بها. وستغطي أعمال المراجعة العمليات المالية، والرقابة الداخلية، وأنظمة الإدارة المالية، والفحص الشامل لكشوف المصرفيات والنفقات. وستتضمن تقرير المراجعة السنوي (تقرير مراقب الحسابات): (1) رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية السنوية للمشروع، (2) خطاب إدارة بشأن الرقابة الداخلية للمشروع، (3) رأياً خاصاً بالفحص السنوي المحدود بشأن التقارير المالية المؤقتة (المرحلية). وسيتم تقديم تقارير مراقب الحسابات السنوية في غضون 6 أشهر بعد إقفال السنة المالية، وسيتم تقديم التقرير الخاص بالفحص المحدود للبنك الدولي مع التقارير المالية المرحلية.

48. سيتم إجراء مراجعة فنية وتدقيق للأداء للتحقق من صحة السلع/المعدات المشتراة والأشغال / الخدمات المقدمة في إطار المشروع. وسيتم توسيع



اختصاصات المراجع الخارجي (مراقب الحسابات الخارجي) لتشمل المراجعة الفنية.

## المشتريات والتوريدات والتعاقدات

49. ستُجرى التوريدات والمشتريات والتعاقدات الخاصة بالمشروع وفقاً لإرشادات البنك الدولي للتوريدات للمقترضين لتمويل المشروعات الاستثمارية لتمويل توريد السلع وتنفيذ الأشغال والخدمات الاستشارية وغير الاستشارية والمؤرخة 1 يوليو/تموز 2016 والمنقحة في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 وأغسطس/آب 2018 "لائحة التوريدات". وستُطوَّق على المشروع أيضاً "إرشادات البنك الدولي بشأن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي تُموَّل بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" والمؤرخة في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2006 والمعدّلة في يناير/كانون الثاني 2011 وفي 1 يوليو/تموز 2016. وسيستخدم هذا المشروع طريقة التنبُّع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال المشتريات (التوريدات والتعاقدات) لتخطيط وتسجيل وتتبع معاملات المشتريات والتوريدات والتعاقدات.

## 50. تتضمن أعمال المشتريات والتعاقدات المخططة الرئيسية:

- (1) السلع، بما في ذلك المعدات الأساسية والمواد والمستهلكات الضرورية لأنظمة المختبرات والأنظمة التشخيصية، مثل أجهزة اختبار تفاعل سلسلة البوليميراز (بي سي آر PCR)، وأدوات أخذ العينات، وأدوات الاختبارات، وغيرها من المستلزمات الأساسية للعلاج (أجهزة التنفس، ومولدات الأكسجين، وما إلى ذلك)، واللقاحات (عندما تصبح متاحة) ومعدات وأجهزة ومواد للوقاية من العدوى ومكافحتها (معدات الوقاية الشخصية، والمطهرات، إلخ). ولا يمكن تمويل شراء جميع المستلزمات إلا إذا كانت متوافقة مع توجيهات منظمة الصحة العالمية ومعاييرها الخاصة بمكافحة فيروس كورونا. كما سيتم تمويل المستلزمات الأخرى اللازمة لضمان استمرارية الرعاية السريرية (الإكلينيكية) في المستشفيات.
- (2) الأعمال والأشغال، بما في ذلك الأشغال المدنية البسيطة وتجهيز مواقع ومراكز الحجر الصحي، وغرف العزل في منشآت صحية مختارة، ومراكز العلاج، والمستودعات.
- (3) الخدمات الاستشارية، ويشمل ذلك الاستشاريين الطبيين وغير الطبيين على المدى القصير لدعم مستشفيات مختارة، وإجراء مراجعة فنية ومراجعة للأداء تشمل المعدات والأجهزة الطبية والمستهلكات.
- (4) ستكون هناك حاجة أيضاً إلى الخدمات غير الاستشارية والتي تتضمن توزيع الأدوية والمستلزمات الطبية الأخرى وتعبئة جهود المجتمع وأعمال الاتصالات والتواصل والتوعية.

51. يُسمح بالتمويل بأثر رجعي (بمبلغ لا يتجاوز مليوني دولار) للنفقات المؤهلة المنكبة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2020 حتى توقيع اتفاقية التمويل في إطار مرونة التمويل كما ورد في إرشادات البنك المعمول بها في حالات المشتريات والتعاقدات في أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات. ويجب أن تكون إجراءات الشراء والتوريدات للعقود النهائية بموجب التمويل بأثر رجعي متوافقة مع لائحة التوريدات الخاصة بالبنك كما هو محدد في القسم الخامس (الفقرتان 1-5 و 2-5) من هذه اللائحة المعمول بها.

52. سيستخدم المشروع إستراتيجية مبسطة للتوريدات والمشتريات الخاصة بالمشروع لأغراض التنمية أثناء التنفيذ. وسيتم الاتفاق مع البلد المقترض (الجهة المقترضة) على خطة المشتريات والتوريدات الأولية للأشهر الثلاثة الأولى وسيتم تحديثها أثناء التنفيذ.

53. من شأن الأسلوب المقترح للتوريدات والمشتريات والتعاقدات إعطاء الأولوية لمشتريات الطوارئ السريعة للسلع والمستلزمات والتعاقد على الأشغال



والخدمات المطلوبة في حالات الطوارئ. وتشمل الإجراءات الرئيسية في عمليات الشراء والتوريدات والتعاقدات السريعة استخدام طرق الشراء والاختيار البسيطة والسريعة، مثل الاختيار المباشر للموردين من الهيئات العامة، لا سيما هيئة المشتريات المركزية للأدوية والمواد الأساسية، أو الموردين من القطاع الخاص للمعدات والأجهزة والمستهلكات الطبية، واختصار مدة طرح العطاءات والمناقصات، وتطبيق الاتفاقيات الإطارية بما في ذلك الاتفاقيات القائمة، والقيام بأعمال التوريدات والمشتريات والتعاقدات من خلال وكالات الأمم المتحدة (بما في ذلك منظمة الصحة العالمية)، واستخدام النموذج الموحد للاتفاقيات مع وكالات الأمم المتحدة، والاستعانة بوكلاء المشتريات، والتكليف المباشر (الاستعانة بموارد المقترض/جهة التنفيذ)، وزيادة مبالغ الحد الأدنى لطلبات عروض الأسعار. ومن غير المتوقع إجراء مراجعة مسبقة في هذا المشروع.

54. قد يكون المشروع مقيّدًا بشكل كبير في شراء اللوازم والمواد التي تشتد الحاجة إليها بسبب الاضطراب الكبير في سلسلة الإمداد، خاصة بالنسبة لمعدات الحماية الشخصية. وتظهر مشكلات التوريد التي أثرت في البداية على معدات الحماية الشخصية في المنتجات الطبية الأخرى (مثل الكواشف وربما الأكسجين) والمعدات والأجهزة الأكثر تعقيدًا (مثل أجهزة التنفس) حيث يتم توجيه القدرات التصنيعية بالكامل للوفاء بالطلبات السريعة من بلدان أخرى.

55. بناءً على طلب الجهة المتلقية للقرض (الجهة المقترضة/المستفيدة)، وافق البنك الدولي على عرض خدمات البنك الدولي لتيسير المشتريات لمساعدة الهيئة المسؤولة عن التنفيذ على نحو استباقي في الوصول إلى سلاسل الإمداد الحالية للحصول على قائمة متفق عليها من المستهلكات والمعدات والأجهزة الطبية الضرورية المطلوبة في إطار هذا المشروع. وبمجرد تحديد الموردين، سيقوم البنك على نحو استباقي بمساندة الجهة المتلقية للقرض في التفاوض على الأسعار وشروط العقد الأخرى. وستظل الجهة المتلقية للقرض مسؤولة بالكامل عن التوقيع على العقود وإبرامها وتحريها وتنفيذها، بما في ذلك ضمان الخدمات اللوجستية ذات الصلة مع الموردين، مثل ترتيبات الشحن الضرورية للبضائع للوصول إلى الجهة المتفق عليها، واستلام وفحص السلع والبضائع ودفع مستحقات الموردين، مع قيام البنك الدولي بالدفع المباشر من خلال خيار الصرف المتاح. وإذا لزم الأمر، قد يقدم البنك أيضًا المساندة العملية للهيئة المسؤولة عن التنفيذ في التعاقد بشأن تعهيد مصادر للخدمات اللوجستية للغير.

56. قد يتضمن عرض خدمات البنك الدولي لتيسير المشتريات للوصول إلى المستلزمات المتاحة لجميع الطلبات الخاصة بجميع البلدان المشاركة، إن أمكن ذلك، والتوسع في الانخراط في الأسواق لتحديد الموردين من القطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة. ويقوم البنك بالتنسيق الوثيق مع منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى (خاصة اليونيسف) التي أنشأت أنظمة لشراء المستلزمات الطبية وتقرض رسومًا تختلف من وكالة إلى أخرى وحسب نوع الخدمة ويمكن التفاوض بشأنها (حوالي 5% في المتوسط). بالإضافة إلى ذلك، قد يساعد البنك المقترضين في الوصول إلى المخزون المتاح من الحكومات.

57. من خلال عرض خدمات البنك الدولي لتيسير المشتريات، يعمل البنك في إطار حدود عملياته ونطاق اختصاصه الذي يتضمن بالفعل تقديم مساندة واسعة النطاق في أعمال التنفيذ لمساعدة المقترضين على تحقيق الأهداف الإنمائية للمشروعات.

58. سيتبع شراء السلع/التعاقد على الأعمال والخدمات خارج نطاق هذه القائمة ترتيبات الشراء الموحدة للبنك مع المقترض/الجهة المستفيدة/المتلقية للقرض بشأن جميع خطوات الشراء والتعاقدات (أو مع المساندة العملية المعتادة للتنفيذ، حسب الاقتضاء).



### ج. السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

هل تم تفعيلها؟	
لا	المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات (OP) (7.50)
لا	المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات (OP) (7.60)

### د. المعايير البيئية والاجتماعية

60. سيكون لهذا لمشروع آثار بيئية واجتماعية إيجابية لأنه سيعمل على تحسين مراقبة حالات وباء كورونا وإدارتها والتعامل معها ورصدها واحتوائها. وتُصنّف المخاطر البيئية والاجتماعية على أنها كبيرة. ويمكن أن يتسبب المشروع أيضاً في مخاطر بيئية وصحية سلبية ومخاطر سلبية أيضاً على أوضاع السلامة بسبب الطبيعة الخطرة لمسببات الأمراض والكواشف والمواد الأخرى التي سيتم استخدامها في المختبرات ومرافق الحجر الصحي التي يدعمها المشروع. ويمكن أن تؤدي العدوى المرتبطة بالرعاية الصحية بسبب عدم الالتزام الكافي بمعايير الصحة والسلامة المهنية، على النحو الذي أقرته منظمة الصحة العالمية ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة، إلى المرض والوفاة بين العاملين في مجال الصحة والمختبرات. ويمكن للمختبرات ومنشآت الرعاية الصحية ذات الصلة، التي سيتم استخدامها لإجراء اختبارات تشخيصية لفيروس كورونا وعزل المرضى، أن ينتج عنها نفايات بيولوجية ونفايات كيميائية ومنتجات ثانوية خطيرة أخرى. وستقوم المختبرات التي يساندها المشروع بأعمال فحص للتحقق من الإصابة بكورونا، وبالتالي يمكن أن تتسبب في نشر أمراض خطيرة أو أضرار مميتة لموظفي المختبر والمجتمع المحيط، لذلك سيتم تطبيق إجراءات مكافحة واحتواء فعالة على مستوى التعامل مع الحالات للحد من هذه المخاطر.

61. ترتبط المخاطر الاجتماعية الرئيسية للمشروع باستبعاد الشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية أو عدم كفاية الاهتمام بها من حيث توفير سبل الوصول إلى المعلومات والعلاج والخدمات أو اتخاذ تدابير وقاية فعالة (التباعد الاجتماعي ومراعاة قواعد النظافة والصحة العامة). وتضم قائمة الشرائح المستضعفة والأولى بالرعاية الأسر المعيشية تحت خط الفقر، والأشخاص الأكثر عرضة لمخاطر المستشفيات نتيجة التعرض لفيروس كورونا، واللاجئين وطالبي اللجوء. وبناءً عليه، يتمثل التحدي الرئيسي في ضمان أن البنود المشتراة اللازمة للوقاية من كورونا واكتشاف هذه الفيروس والتعامل معه إكلينيكيًا (سريريًا) يتم توزيعها بطريقة شفافة، مما يضمن العدالة والوصول إلى السكان المتضررين. وترتبط المخاطر الاجتماعية الرئيسية الأخرى بصحة وسلامة مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمجتمع بأسره فيما يتعلق بالأبعاد المختلفة لأنشطة المشروع. وترتبط المخاطر الاجتماعية المحتملة الأخرى بالممارسات المرتبطة بالعزل الطبي، مثل سوء معاملة المرضى والمجموعات فيما يتعلق بالحجر الصحي، وعدم كفاية الاتصال والتواصل والتوعية بشأن جهود الوقاية من المرض ومكافحته.

62. للتخفيف من المخاطر البيئية والاجتماعية، ستقوم وزارة الصحة بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وسيتم إعداد هذا الإطار في موعد أقصاه شهر واحد بعد تاريخ السريان، باتباع الإرشادات الفنية ذات الصلة لمنظمة الصحة العالمية بشأن فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وسيضمن



إطار الإدارة البيئية والاجتماعية قائمة استبعاد أنشطة المشروع التي قد لا يتم تمويلها، بالإضافة إلى المواصفات المحددة لاستبعاد الأنشطة التي لا يمكن إجراؤها ما لم تتوفر القدرات والبنية التحتية المناسبة للصحة والسلامة المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية خطط التخفيف، مثل خطة مكافحة العدوى وإدارة النفايات وإجراءات إدارة العمالة.

63. سيتعين على كل منشأة طبية أو وحدة عزل أو مختبر تنفيذ خطة مكافحة العدوى وإدارة النفايات بما يتماشى مع متطلبات إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وتخطط وزارة الصحة أيضًا لشراء محرقة ثانية لزيادة قدرة جيوتي على التخلص من النفايات الصحية المعدية. وأثناء تنفيذ المشروع، سيتم توخي الحذر في اختيار المحرقة بشرط استيفاء المعايير الفنية التي تتسق مع أوضاع جيوتي وتتسم بالحد من الانبعاثات. وسيغطي إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على نحو كاف إجراءات المناولة والتخزين والمعالجة الآمنة للمواد المستخدمة بشأن فيروس كورونا بما في ذلك أساليب منع الآثار البيئية والاجتماعية والحد منها والسيطرة عليها أثناء تشغيل المختبرات التي يساندها المشروع. كما سيحدد على نحو واضح ترتيبات التنفيذ التي ستضعها وزارة الصحة في جيوتي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية؛ وبرامج التدريب التي تركز على السلامة البيولوجية في المختبرات التي تتعامل مع حالات كورونا، وتشغيل مراكز العزل ومراكز الفحص/الفرز، بالإضافة إلى متطلبات مراقبة الامتثال وإعداد التقارير.

64. علاوة على ذلك، سيتم أيضًا تضمين أدوات الفحص البيئي والاجتماعي والقائمة المرجعية وخطط الإدارة لإدارة الأعمال المدنية المرتبطة بالتجديد وإعادة التأهيل. وأثناء التنفيذ، سيتم تقييم مخاطر الاستغلال الجنسي والتحرش والإيذاء الجنسي، ووضع تدابير للحد منها. وبالإضافة إلى ذلك، ونظرًا للمخاطر المتزايدة التي تواجهها المرأة فيما يتعلق بالعنف المنزلي، سيقم المشروع باستمرار كيفية معالجة هذه الجوانب على أفضل وجه أثناء التنفيذ، من خلال، على سبيل المثال، الاتصالات والتواصل مع المجتمعات المحلية. وسيضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أيضًا إرشادات لتقليل مخاطر الاستبعاد إلى أدنى حد وضمان الاهتمام الكافي بالشرائح الأكثر ضعفًا والأولى بالرعاية. وبالإضافة إلى إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، ستفد الجهة المستفيدة/المتلقية للقرض الأنشطة الموضحة في خطة الالتزام البيئي والاجتماعي. وستقوم هذه الجهة أيضًا بتنفيذ خطة مشاركة أصحاب المصلحة، التي تم إعدادها والإفصاح عنها قبل التفاوض وسيتم تحديثها في موعد لا يتجاوز شهرًا واحدًا بعد تاريخ السريان، لتعزيز السلوكيات الآمنة والحد من نشر المعلومات الكاذبة والمضللة والتوعية بالمخاطر البيئية والاجتماعية.

#### سادسًا: دائرة معالجة المظالم

65. يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشاريع التي يساندها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاواهم إلى الجهات القائمة حاليًا لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاواهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي التي تقرر ما إذا كان قد حدث ضرر - أو يمكن أن يحدث - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. وللمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك، يرجى زيارة الموقع: <http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service>، وللمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى

زيارة الموقع: [www.inspectionpanel.org](http://www.inspectionpanel.org)



## سابعاً. المخاطر الرئيسية

66. التصنيف العام للمخاطر التي ينطوي عليها المشروع هو أنها "متوسطة". وقد تم وصف المخاطر البيئية والاجتماعية في القسم "د" من ملخص التقييم المسبق للمشروع أعلاه. وتتضمن المخاطر الرئيسية الأخرى التي تم تحديدها:

67. المخاطر المتعلقة بالقدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة التي تُصنّف على أنها كبيرة. وبناء على ملاحظات التقييم الخارجي المشترك للقدرة الأساسية للضوابط الصحية الدولية، فإن قدرة أنظمة الصحة العامة على التصدي لتفشي هذا المرض والتأهب له بحاجة إلى تعزيز. وبناء على التقييم الخارجي المشترك، تم تقييم نقاط القوة والضعف في جيبوتي في عام 2018 وتم تقديم مجموعة من التوصيات بشأن المجالات التي تتطلب إجراءات تدخلية ذات أولوية لتحسين تأهب واستعداد المنظومة الصحية بأسرها. وتضمنت بعض نقاط الضعف عدم وجود آلية مفعلة لتنسيق وإدماج وتكامل القطاعات المعنية في تنفيذ الضوابط الصحية الدولية؛ والحاجة إلى تعزيز أنظمة المراقبة الوبائية والقرارات المخبرية. ومما يؤسف له، لم يتم تنفيذ الإجراءات الموصى بها التي تطلبت التنسيق الفعال بين وزارة الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة بسبب نقص التمويل. وتم وضع خطة التأهب والاستجابة للتصدي لجائحة كورونا على مستوى جميع القطاعات، وتم تطبيق آليات التنسيق التي تم وضعها ويشمل ذلك قيام لجنة إدارة الأوبئة ولجنة الأزمات بمعالجة بعض الثغرات والفجوات التي تم تحديدها مسبقاً، مع مساندة تعزيز آليات التنسيق بين جميع القطاعات في التصدي لحالات التفشي وتحسين أنظمة المراقبة الوبائية. وقام وزير الصحة بتكليف اللجنة الفنية لمكافحة جائحة كورونا، برئاسة الأمين العام لوزارة الصحة، للقيام بالمهام المنوطة بها في 28 يناير/كانون الثاني 2020، وتقوم هذه اللجنة بأعمال الإشراف والتنسيق المطلوبين في إطار جهود التصدي لجائحة كورونا. ولن تقوم اللجنة الفنية بإدارة المشروع الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية فحسب ولكن أيضاً المشروعات الأخرى التي تمولها الجهات المانحة للتصدي لجائحة كورونا. ونظراً لعدم تمتع هذه اللجنة الفنية بخبرة في إدارة حالات التفشي بهذا الحجم، سيكون من الضروري تقديم المساندة الفنية من منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي والشركاء الآخرين. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى يتسنى التخفيف من مخاطر القدرة المؤسسية، ستعمل اللجنة مع المتخصصين الفنيين والموظفين المتخصصين في التعاقدات والشؤون المالية بهيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء، وهي الوحدة المنفذة لمشروع "خفض معدلات التقرم إلى صفر في جيبوتي" الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية. ويتم نذب موظفي التعاقدات والشؤون المالية بهيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء للعمل في وزارة الصحة. ونظراً لمحدودية خبرة هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء في تنفيذ مشروع المؤسسة الدولية للتنمية، سيتم تكليف بعثات مساندة التنفيذ على نحو متكرر لرصد ومتابعة التقدم المحرز (بصفة شخصية ومن خلال الفيديو كونفرانس)، وسيتم تقديم المساندة العملية حسب الحاجة.

68. تعتبر مخاطر التوريدات والمشتريات والتعاقدات كبيرة. وتشمل هذه المخاطر الأسعار المتزايدة بسبب ارتفاع الطلب العالمي، ونقص المخزون المتاح، وإغلاق المصانع (على سبيل المثال، عمال المصانع في الحجر الصحي/ إغلاق المصنع، وما إلى ذلك)، وتعطيل حركة النقل والمواصلات، وضوابط الحد من التصدير في بعض البلدان بسبب الاستهلاك المحلي، وغير ذلك من الأمور الأخرى. وحتى يتسنى التخفيف من هذه المخاطر، ستستفيد وزارة الصحة من الترتيبات القائمة من خلال التعاقد المباشر مع هيئة المشتريات المركزية للأدوية والمواد الأساسية بقيمة تصل إلى مليوني دولار لتوريد المعدات والأجهزة والمستلزمات الطبية الرئيسية. كما يجري البنك مناقشات مع جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة للتصدي لهذه الأزمة. ومن شأن المزيد من المرونة، مثل الاختيار المباشر في أعمال التوريد والتعاقدات وزيادة الحد المالي لطلبات عروض الأسعار، المساعدة في تقليل الوقت اللازم بصورة كبيرة لإنجاز المشتريات. وحتى يتسنى المساعدة في التخفيف من مخاطر إخفاق عمليات الشراء والتوريدات بسبب نقص الإمدادات العالمية من المستهلكات الطبية الأساسية، وبناء على طلب الجهة المقترضة، سيستفيد البنك من المزايا النسبية التي يتمتع بها في تجميع جميع الأطراف المعنية وتسهيل وتيسير وصول المقترضين إلى المستلزمات المتاحة بأسعار تنافسية مع عرض خدماته لتيسير المشتريات، كما هو موضح في قسم المشتريات والتوريدات والتعاقدات في هذه الوثيقة. وسيطلب من وزارة الصحة رفع تقارير ربع سنوية بشأن المخزون المتوفر إلى البنك. وسيقوم البنك أيضاً،

في إطار أعمال الإشراف التي يقوم بها، بفحص عينة من قوائم الجرد.





ثامنا. إطار النتائج ومتابعتها

إطار النتائج  
البلد: جيبوتي  
التصدي لجائحة كورونا في جيبوتي

الهدف الإنمائي للمشروع

الوقاية من الخطر الذي تشكله جائحة فيروس كورونا ورصد حالات الإصابة به والتصدي له وتقوية أنظمة الرعاية الصحية لتعزيز التأهب في مجال الصحة العامة.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع

المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة		خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	2	1			
تعزير قدرات جيبوتي للتصدي لجائحة كورونا					
لم يتحدّد بعد	لم يتحدّد بعد	لم يتحدّد بعد	0.00		عدد الحالات المشتبه فيها التي تم الإبلاغ عنها والتحقق فيها على أساس الإرشادات الوطنية (نص)
تقوية استعداد نظام الرعاية الصحية للتعامل مع حالات تفشي الأمراض حالياً ومستقبلاً					



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة		خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	2	1			
10.00	10.00	5.00	1.00		عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بهذا الفيروس وأدوات الاختبار والكواشف (نص)

#### مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة		خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	2	1			
الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا					
2,000.00	2,000.00	1,500.00	50.00		عدد الموظفين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقاً للبروتوكولات المعتمدة من وزارة الصحة (نص)
تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريرية للتصدي لفيروس كورونا					
100.00	75.00	50.00	0.00		نسبة منشآت الرعاية الصحية والمستشفيات التي بها إمكانات لفرز/فحص المرضى والمصابين (النسبة)



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة		خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	2	1			
<b>إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم</b>					
نعم	نعم	نعم	لا		إنشاء نظام الرصد والمتابعة والتقييم لرصد خطة التأهب والاستجابة والتصدي لجائحة كورونا (نعم / لا)

#### خطة المتابعة والتقييم: مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد حالات كورونا المشتبه فيها التي تم الإبلاغ عنها والتحقق فيها على أساس الإرشادات الوطنية	عدد حالات كورونا المشتبه بها التي تم الإبلاغ عنها والتحقق فيها من قبل السلطة المختصة بناءً على المبادئ التوجيهية الوطنية	كل 6 أشهر	إدارة المعلومات الصحية	قيام وزارة الصحة بجمع ورصد الحالات	وزارة الصحة
عدد المختبرات المعينة والمزودة بأجهزة التشخيص الخاصة بهذا الفيروس وأدوات الاختبار والكواشف	العدد المجمع للمختبرات المعينة والمزودة بمستلزمات للاستجابة لفيروس كورونا، مثل أدوات التشخيص والاختبار والكواشف	كل 6 أشهر	اللجنة الفنية	تقارير من اللجنة الفنية	وزارة الصحة



خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة					
اسم المؤشر	التعريف/الوصف	معدل التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	مسؤولية جمع البيانات
عدد الموظفين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقاً للبروتوكولات المعتمدة من وزارة الصحة	العدد المجمع للموظفين الصحيين المدربين على الوقاية من العدوى ومكافحتها وفقاً للبروتوكولات المعتمدة من وزارة الصحة	كل 6 أشهر	إدارة المعلومات الصحية	تقارير وزارة الصحة	وزارة الصحة
نسبة منشآت الرعاية الصحية والمستشفيات التي بها إمكانات لفرز/فحص المرضى والمصابين	المقام: عدد منشآت الرعاية الصحية والمستشفيات التي بها حالات حرجة البسط: عدد منشآت الرعاية الصحية والمستشفيات التي بها إمكانات لفرز المرضى والمصابين	كل 6 أشهر	إدارة المعلومات الصحية	تقارير وزارة الصحة	وزارة الصحة
إنشاء نظام الرصد والمتابعة والتقييم لرصد خطة التأهب والاستجابة والتصدي لجائحة كورونا	تم إنشاء نظام للرصد والمتابعة والتقييم لمتابعة تنفيذ خطة التأهب والاستجابة والتصدي لجائحة كورونا	جار التنفيذ	إدارة المعلومات الصحية	تقارير وزارة الصحة	وزارة الصحة



## الملحق 1: تكاليف المشروع

البلد: جيبوتي  
التصدي لجائحة كورونا في جيبوتي

تكاليف تمويل هذا المشروع القطري الخاص بجيبوتي

تمويل الموازي	الصناديق الاستثمارية	تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية	تكلفة المشروع	مكونات البرنامج
		2.4	2.4	الاستجابة الطارئة لمواجهة فيروس كورونا
		1.85	1.85	تدعيم خدمات الرعاية الصحية الشاملة والقدرات السريرية للتصدي لفيروس كورونا
		0.5	0.5	إدارة التنفيذ والمتابعة والتقييم
		0	0	مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
		0.25	0.25	رصيد غير مخصص (5% للطوارئ)
		5.0	5.0	إجمالي التكاليف
		5.0	5.0	التكاليف الكلية
				الرسوم المدفوعة مقدماً
		5.0	5.0	إجمالي التمويل المطلوب



## الملحق 2: الإدارة المالية

### البلد: جيبوتي التصدي لجائحة كورونا في جيبوتي

#### تقييم الإدارة المالية

1. قام البنك الدولي باستعراض ومراجعة ترتيبات الإدارة المالية في وزارة الصحة. وتقوم وزارة الصحة في الوقت الحالي بتنفيذ مشروع تحسين أداء قطاع الصحة الممول من المؤسسة الدولية للتنمية من خلال وحدة تنفيذ المشروع، كما تقوم هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء بوزارة الصحة بتنفيذ مشروع "خفض معدلات التقزم إلى صفر في جيبوتي" الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية. وبالنسبة للمشروع المقترح، قامت وزارة الصحة بإنشاء لجنة إدارة الأوبئة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلين عن عدة وزارات، مثل التجارة والشؤون الاجتماعية والاتصالات السلكية واللاسلكية والداخلية والنقل والدفاع والشؤون الإسلامية والثقافة والأوقاف.
2. انبثاقًا من هذه اللجنة، ستقوم اللجنة الفنية لمكافحة جائحة كورونا بمباشرة أعمال التنفيذ اليومي لأنشطة المشروع وسترفع التقارير إلى وزير الصحة عن حالة الوباء. ويرأس اللجنة الفنية، التي تأسست في 28 يناير/كانون الثاني 2020، الأمين العام لوزارة الصحة وتضم ممثلين عن المعهد الوطني للصحة العامة والمستشفيات وإدارات أخرى بوزارة الصحة. وسيعمل الأمين العام كمنسق للمشروع وسيسانده الموظفون المعنيون بالتعاقدات والشؤون المالية (الإدارة المالية والمشتريات) الذين يعملون في مشروع "خفض معدلات التقزم إلى صفر في جيبوتي" (P164164)؛ وإدارة المعلومات الصحية بوزارة الصحة. وقد يتم تكليف موظفين إضافيين من وزارة الصحة للعمل في المشروع المقترح والاستعانة باستشاريين لتقديم المساندة للمشروع إن دعت الضرورة إلى ذلك على المدى القصير ولمهام محدودة لفترة محددة.
3. بالنظر إلى المخاطر التي تم تحديدها وإجراءات التخفيف المخططة، فإن مخاطر الإدارة المالية بوجه عام تعتبر متوسطة. وقد تم الوقوف على المخاطر التالية: (1) ليس لدى وزارة الصحة برمجيات محاسبية لتسجيل المعاملات اليومية وإعداد المعلومات المالية المطلوبة؛ (2) محدودية قدرات الموارد البشرية في وزارة الصحة؛ (3) محدودية أدوات الرقابة الداخلية في وزارة الصحة؛ (4) تخضع وزارة الصحة لنطاق أعمال المراجعة التي تقوم بها مؤسسة المراجعة العليا. ومؤسسة المراجعة العليا لها دور محدود في مراجعة المؤسسات العامة، وليس لها خبرة في مراجعة المشروعات الممولة من البنك الدولي. كما أن مؤسسة المراجعة العليا قد لا تقوم على وجه التحديد بمراجعة المشروع كجزء من عمليات وزارة الصحة، وهو ما يمكن أن يعطي تأكيدًا محدودًا بشأن استخدام الأموال من جانب المشروع.
4. بناءً على المخاطر التي تم تحديدها، تم الاتفاق على التدابير التالية (1) سيستعين المشروع بالموظفين المعنيين بالتعاقدات والشؤون المالية (الإدارة المالية والمشتريات) في هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء الذين يعملون في مشروع "خفض معدلات التقزم إلى صفر في جيبوتي" الممول من المؤسسة الدولية للتنمية، وستقوم وزارة الصحة بتكليف موظفين إضافيين أو الاستعانة باستشاريين بعقود قصيرة الأجل حسب الحاجة؛ (2) سيستخدم المشروع برمجيات



المحاسبة التي حصلت عليها بالفعل هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء، وسيقوم بفتح وحدة لغرض المشروع وسيستخدم هذه البرمجيات لتسجيل المعاملات اليومية وإعداد التقارير المالية المرحلية غير المُراجعة. ويتم الاتفاق على صيغة التقارير المالية المرحلية غير المُراجعة مع البنك الدولي. وسيتم تقديم التقارير المالية المرحلية إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يوماً بعد نهاية كل فترة ربع سنوية؛ (3) لغرض المشروع، ستقوم اللجنة الفنية بإعداد دليل عمليات المشروع (تعكف حالياً على مراجعة الدليل الحالي لمشروع خفض معدلات التقرم إلى صفر) والذي سيتضمن فصلاً يتناول بالتفصيل إجراءات الإدارة المالية، بما في ذلك أدوات الرقابة الداخلية؛ (4) ستقوم اللجنة الفنية بتعيين مراقب حسابات خارجي مستقل وفق الشروط المرجعية المقبولة للبنك الدولي، لمراجعة القوائم المالية للمشروع. ويقوم مراقب الحسابات بإعداد تقرير المراجعة وخطاب الإدارة. ويقدم المشروع تقرير المراجعة (تقرير مراقب الحسابات) السنوي وخطاب الإدارة إلى البنك الدولي في موعد غايته ستة أشهر بعد نهاية كل سنة مالية. وسيتم إجراء مراجعة فنية وتدقيق للأداء للتحقق من صحة السلع/المعدات المشتراة والأشغال/الخدمات التي تم القيام بها.

#### الإدارة المالية وترتيبات الصرف

5. **الموظفون:** ستستعين وزارة الصحة من خلال اللجنة الفنية بالموظفين الحاليين العاملين في "خفض معدلات التقرم إلى صفر" لتنفيذ المشروع المقترح. وتم تعيين مسؤول مالي بالفعل وسيتولى جوانب الإدارة المالية للمشروع. وهذا المسؤول المالي على دراية بالفعل بإجراءات الإدارة المالية للبنك. وسيتم تعيين موظفين إضافيين حسب الحاجة. ويقدم البنك الدولي المساندة اللازمة للمسؤول المالي بشأن إجراءات البنك الدولي الخاصة بالإدارة المالية.

6. **إعداد الموازنة:** لغرض هذا المشروع، ستقوم اللجنة الفنية بإعداد موازنة سنوية منفصلة وخطة للصرف. ويتم إعداد الموازنة على أساس سنوي وتُقدم للبنك الدولي في نوفمبر-تشرين الثاني/ديسمبر-كانون الأول من كل عام وتغطي العام التالي. وتغطي خطة الصرف كل سنة مالية، ويتم تقسيمها حسب كل فترة ربع سنوية ويتم تقديمها مع التقارير المالية ربع السنوية غير المُراجعة. وتقوم اللجنة الفنية بمتابعة ورصد الاختلافات في خطة الصرف، وتقدم مبررات بشأن أي انحراف كبير.

7. **نظام المحاسبة الخاص بالمشروع:** ستستخدم وزارة الصحة من خلال اللجنة الفنية برمجيات المحاسبة المطبقة في هيئة التنسيق الوطنية للتغذية والغذاء، وستفتح وحدة جديدة لغرض المشروع. وسيتم استخدام هذه البرمجيات لتسجيل المعاملات اليومية وإعداد التقارير المالية المرحلية غير المُراجعة لجميع الفئات. ويكون المسؤول المالي للمشروع مسؤولاً عن إعداد التقارير المالية المرحلية غير المُراجعة قبل تقديمها إلى منسق المشروع لاعتمادها. ويقوم المسؤول المالي أيضاً بإجراء تسوية دورية بين البيانات المحاسبية وهذه التقارير.

8. ستكون مبادئ المحاسبة العامة للمشروع على النحو التالي: (1) تغطي أعمال المحاسبة الخاصة بالمشروع جميع مصادر واستخدامات الأموال، ويشمل ذلك المدفوعات التي تصرف والمصروفات التي يتم تكبدها؛ (2) سيتم اتباع الأساس النقدي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (3) سيتم إدخال جميع المعاملات الخاصة بالمشروع في النظام المحاسبي.



9. ستغطي التقارير المالية للمشروع جميع الفئات وستشمل التقارير المالية المرحلية ربع السنوية والقوائم المالية السنوية للمشروع. ويجب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية (ربع السنوية) بيانات حول الموقف المالي للمشروع، ويشمل ذلك:

- 1) كشف الإيرادات والمصروفات النقدية حسب الفئة والمكون.
- 2) السياسات المحاسبية والإيضاحات، ويشمل ذلك إفصاحاً في حواشٍ سفلية حول الجداول: (1) "قائمة بجميع العقود الموقعة حسب الفئة"، توضح مبالغ العقود المرتبط بها والمدفوعة وغير المدفوعة في كل عقد؛ (2) كشف تسوية لرصيد الحساب المخصص للمشروع؛ (3) كشف بالمدفوعات النقدية مُعد على أساس كشف المصروفات والنفقات؛ (4) كشف تحليل الموازنة يوضح التوقعات والفروق بالنسبة للموازنة الفعلية؛ (5) قائمة شاملة بجميع الأصول الثابتة.

11. يجب أن تقوم اللجنة الفنية بإعداد التقارير المالية المرحلية وإرسالها للبنك الدولي في غضون 45 يوماً من نهاية الفترة ربع السنوية. ويجب إعداد القوائم المالية للمشروع سنوياً. وتتضمن القوائم المالية للمشروع ما يلي: (1) قائمة التدفقات النقدية، (2) البيان الختامي للمركز المالي، (3) قائمة الارتباطات الجارية، (4) تحليل المدفوعات والمسحوبات من حساب المشروع، (5) كشف الإيرادات والمصروفات النقدية حسب الفئة والمكون، (6) كشف تسوية رصيد الحساب المخصص الخاص بالمشروع، (7) كشف بالمدفوعات النقدية التي تمت على أساس كشف النفقات والمصروفات، (8) المخزون السنوي من الأصول الثابتة التي تم اقتناؤها في إطار المشروع.

12. الرقابة الداخلية: لغرض هذا المشروع، ستقوم وزارة الصحة من خلال اللجنة الفنية بإعداد دليل عمليات المشروع، وذلك بمراجعة الدليل الخاص بمشروع خفض معدلات التقرم إلى صفر، والذي سيحدد الأدوار والوظائف والمسؤوليات للهيئة المسؤولة عن التنفيذ. ويتضمن هذا الدليل فصلاً مستقلاً عن الإدارة المالية يتناول بالتفصيل إجراءات الإدارة المالية والإجراءات المحاسبية، كما يتضمن إجراءات الرقابة الداخلية.

13. تدفق الأموال: يتم إصدار أوامر الصرف بموجب 3 توقيعات: الأمين العام لوزارة الصحة، ومدير إدارة التمويل الخارجي بوزارة المالية، ومدير إدارة الديون بوزارة الموازنة. ويتم توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب مخصص منفرد ومنفصل بالدولار الأمريكي يُفتح في بنك تجاري في جيبوتي يكون مقبولاً للبنك الدولي. وسيتم صرف الدفعات المقدمة من حساب المؤسسة الدولية للتنمية إلى الحساب المخصص وسيستخدم لتغطية نفقات المشروع.

14. تدقيق ومراجعة القوائم المالية للمشروع: ستغطي المراجعة الخارجية السنوية للقوائم المالية للمشروع المعاملات المالية لجميع الفئات، وأدوات الرقابة الداخلية وأنظمة الإدارة المالية. كما ستتضمن فحصاً شاملاً لكشوف المصروفات والنفقات. وسيتم تعيين مراقب حسابات خارجي وفقاً لشروط مرجعية مقبولة للبنك الدولي. ويجب أن تتم أعمال المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية. وعلى مراقب الحسابات إعداد وإصدار: (1) تقرير المراجعة السنوي (تقرير مراقب الحسابات) الذي سيتضمن رأي مراقب الحسابات في القوائم المالية السنوية للمشروع، (2) خطاب إدارة بشأن الرقابة الداخلية للمشروع، (3) رأي خاص بالفحص المحدود بشأن التقارير المالية المؤقتة (المرحلية) على أساس سنوي. وسيتم تقديم تقارير مراقب الحسابات السنوية في غضون 6 أشهر بعد إقفال السنة المالية، وسيتم تقديم التقرير الخاص بالفحص المحدود للبنك الدولي مع تقرير المراجعة السنوي. وستضمن اللجنة الفنية تعيين مراقب الحسابات الخارجي في موعد لا يتجاوز 6 أشهر من تاريخ سريان الاعتماد المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية. ومن شأن ذلك تمكين مراقب الحسابات الخارجي من بدء العمل الميداني في وقت مبكر لتقديم تقرير المراجعة وخطاب الإدارة في المواعيد المحددة، وبالتالي تجنب أي تأخير في هذا الصدد.





15. سيتم إجراء مراجعة فنية للتحقق من صحة جميع السلع/ المعدات المشتراة والأشغال/ الخدمات المقدمة في إطار المشروع. وسيتم توسيع اختصاصات المراجع الخارجي (مراقب الحسابات الخارجي) لتشمل المراجعة الفنية. وسيتم التكاليف بأعمال المراجعة الفنية على أساس سنوي وسيتم تقديم التقرير الخاص بذلك بعد 6 أشهر من إقفال السنة المالية.

16. **تدفق المعلومات:** ستكون اللجنة الفنية مسؤولة عن إعداد التقارير الدورية بشأن سير العمل في تنفيذ المشروع، والإنجازات المادية والمالية. وستستند هذه التقارير إلى التقدم المحرز على صعيد أنشطة المشروع (حسب المكون وفئة النفقات)، ويشمل ذلك المعلومات الفنية والمادية التي يتم إعداد تقارير بها كل 3 شهور. وستقوم وزارة الصحة بإمساك دفاتر المشروع وإعداد القوائم المالية للمشروع والتقارير المالية المرحلية (ربع السنوية).

#### عمليات الصرف

17. سيتم صرف أموال المؤسسة الدولية للتنمية وفق إرشادات البنك الدولي، ويجب أن تُستخدم لتمويل أنشطة المشروع. وسيتم اتباع أساليب الصرف التالية في المشروع: الدفعات المقدمة، واسترداد المبالغ التي تم صرفها، والمدفوعات المباشرة. ويتم توجيه الأموال من البنك الدولي من خلال حساب مخصص منفرد ومنفصل بالدولار الأمريكي يُفتح في بنك تجاري يكون مقبولاً للمؤسسة الدولية للتنمية. ولا تتم عمليات الصرف بموجب عقود السلع التي يتم شراؤها والأشغال والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية التي يتم التعاقد عليها أو اختيارها من خلال منافسة دولية مفتوحة أو محدودة أو اختيار مباشر، كما هو موضح في خطة الشراء، إلا من خلال وسيلتي الصرف عن طريق الدفع المباشر والتعهد الخاص.

#### مخصص حصيلة الاعتماد

الفئة	المبلغ المخصص من الاعتماد	نسبة المصروفات المطلوب تمويلها (شاملة الضرائب)
(1) سلع وأشغال وخدمات غير استشارية وخدمات استشارية، وتدريب، وورش عمل، وتكاليف تشغيل إضافية، وأعمال المراجعة للمكونات 1، و2، و3 من المشروع.	5 ملايين دولار	100%
(2) مصروفات الطوارئ المحتملة في إطار الجزء 4 من المشروع.	0	100%
الإجمالي	5 ملايين دولار	



## الحساب المُخصَّص

18. بالنسبة عن وزارة الصحة في جيبوتي، ستقوم إدارة التمويل الخارجي بفتح حساب مخصص منفصل بالدولار الأمريكي في بنك تجاري في جيبوتي يكون مقبولاً للبنك الدولي لتمويل نسبتها في المصروفات المؤهلة. وسيكون سقف الحساب المخصص مليون دولار للسنة الأولى و 500 ألف دولار للسنوات التالية. وستكون وزارة الصحة مسؤولة عن تقديم طلبات تغذية الحساب مع يلزم من مستندات مؤيدة. وسيتم صرف الحصيلة في إطار هذه الفئة من المشروع وفق إجراءات الصرف التقليدية للبنك الدولي، كما سيتم استخدام هذه الحصيلة لتمويل أنشطة المشروع من خلال إجراءات صرف مستخدمة حالياً، وتتضمن: دفعات مقدمة ومدفوعات مباشرة واسترداد المصروفات على أن يرافق ذلك المستندات المؤيدة المناسبة [سجلات و/أو كشوف النفقات والمصروفات]، وفق الإجراءات الواردة في خطاب الصرف وإرشادات البنك الدولي بشأن الصرف. وسيتم استخدام التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية للمشروع كآلية لإعداد التقارير المالية، وليس لأغراض الصرف. وسيكون الحد الأدنى لطلب مدفوعات مباشرة واسترداد ما تم صرفه ما يعادل 10% من قيمة الحد الأقصى للدفعة المقدمة.

19. يُسمح بالتمويل بأثر رجعي بمبلغ لا يتجاوز مليوني دولار للنفقات المؤهلة المتكبدة اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 2020 حتى توقيع اتفاقية التمويل.

## كشوف النفقات والمصروفات

20. بالنسبة لطلبات استرداد المصروفات ولغرض إعداد تقارير عن النفقات المؤهلة المدفوعة من الحساب المخصص:

- كشف النفقات والمصروفات (مرفق 2 بخطاب الصرف والمعلومات المالية)
- كشف النفقات والمصروفات (مرفق 3 بخطاب الصرف والمعلومات المالية)

21. بالنسبة لطلبات المدفوعات المباشرة: السجلات المؤيدة للنفقات المؤهلة، على سبيل المثال، صور الإيصالات أو صور فواتير الموردين التي تتجاوز الحد الأدنى للطلب.

## الفئة الثانية للمشروع

22. سيتم إعداد دليل عمليات مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة كشرط للصرف في إطار هذه الفئة. وسيتم توضيح عوامل تفعيل هذا المكون في هذا الدليل المقبول لدى البنك الدولي. وفي هذه الحالة، سيتم الصرف طبقاً لقائمة معتمدة بالسلع والأعمال والخدمات اللازمة لدعم جهود تخفيف الأزمة، والاستجابة لها، والتعافي منها. وسيتم تقدير ومراجعة كل المصروفات التي تتم في إطار هذا النشاط والحصول على موافقة البنك الدولي عليها قبل إتمام أي مصروفات. وسيتم تنفيذ هذه الفئة بموجب الفقرة 12 من سياسة البنك الدولي بشأن تمويل سياسات الاستثمار (التي تتيح تطبيق إجراء البنك بشأن "إعداد تمويل المشروعات الاستثمارية - أوضاع الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود على القدرات". وبمجرد استيفاء مجموعة المعايير المذكورة أعلاه، سيقوم البنك بإعادة تخصيص الأموال لهذه الفئة.

## الحوكمة ومكافحة الفساد

23. من شأن الاحتيال والفساد أن يؤثرًا على موارد المشروع، ويتبع ذلك أثر سلبي على نواتج المشروع. ومن المتوقع أن تؤدي الترتيبات الاستثمارية والمالية والتعاقدية المقترحة التي تتضمن دليل عمليات المشروع ووجود فصل فيه يتناول الإدارة المالية بالتفصيل، والاستعانة بجهة مستقلة للقيام بأعمال التحقق، وإعداد التقارير، وأعمال المراجعة، وترتيبات الفحص إلى معالجة مخاطر الاحتيال والفساد التي من المحتمل أن يكون لها أثر جوهري على نواتج المشروع.